



PROVISIONAL

A/35/LV.6  
23 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، الساعة ١٠/٣٠

(جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد فون فيخمار

الرئيس :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي أقيت من كل من :

السيد ثورن (لكسمبرغ)

السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد رومولو (الفلبين)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠مواصلة مناقشة البند ٤ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد ثورن (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : تتولى لكسمبرغ رئاسة مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون السياسي عن النصف الثاني من هذا العام . ويشرفني أن أخطب هذه الجمعية نيابة عن البلدان التسعة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

وإذ نستهل أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة فإنه يسرني بوجه خاص أن أنقل اليكم ، سيدي الرئيس ، التهناني المخلصة للبلدان التسعة الاعضاء نسبي المجموعة الأوروبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة .

وأنه ليسرني شخصيا أن أرى شخصية مرموقة وتد نالت الثقة الجماعية للمجتمع الدولي . انني وقد اتبعت لي فرصة العمل معكم في مناسبات عديدة وأعجبت في كل مناسبة بصفاتكم المهنية والشخصية فأنني على اقتناع بأن تفانيكم في خدمة المثل التي نشترك في الدفاع عنها جميعا هو بشير طيب على نجاح أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

والى جانب تمنياتنا لكم بالتوفيق أود أن أؤكد لكم تعاوننا المخلص . كما أود أن أنقل تهانئي الحارة وأن أعبر عن اعجابي بالرئيس السابق للجمعية العامة سعادة السفير سليم أحمد سليم لحنكته غير العادية وتمكنه اللذين قاد بهما أعمال ليس فقط الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية بل وأيضا الدورات الثلاثة الاستثنائية والطارئة التي عقدت هذا العام .

وأخيرا فأنني أكون مقصرا اذا لم أشير الى الخصال الفريدة والجهود التي لا تكل لأميننا العام الذي نود أن نشجعه بحرارة للاستمرار في مهمته النبيلة ألا وهي التوفيق بين مختلف المصالح من أجل المصلحة الكبرى لنا جميعا .

ان انضمام أعضاء جدد الى منازمتنا هو دائما مصدر ابتهاجنا لأن ذلك يقربنا من هدفنا المشترك ألا وهو هدف العالمية .

ومنذ بضعة أسابيع وخلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة انضمت اليينا زمبابوى . واليوم نرى بارتياح عميق سانت فنسنت وجزر غرينادين تأخذ مكانها بيننا . واننا على اقتناع بأن هذا العضو الجديد سوف يسهم مساهمة ملموسة في أعمال مثلنا المشتركة .

وباسم الدول الاعضاء التسع في المجموعة الاوروبية أود أن أمد يد الأخوة الى سانت فنسنت وجزر غرينادين وأود أن أؤكد لها تعاوننا القلبي الكامل .

ان المناقشة العامة في هذه الجمعية هي فرصة لجميع الوفود لتحديد مواقفها من حيث الوضع العالمي الراهن بالمقارنة بالوضع العالمي في الماضي وما ينتظرنا في المستقبل .

اننا أحيانا نصيل الى تفضيل التفسير الواضح القاطع على التطور الغامض البني .

ان السنة المنصرمة منذ خريف عام ١٩٧٩ لم تغل بالتأكيد من أحداث هامة ، على أنها ليست أحداثا منعزلة هي التي ميزت العلاقات الدولية في العالم . ان الطابع الأساسي بيد و لنا انه يتمثل في ضرورة العثور على حلول ملائمة للمشكلات الجديدة التي تثور وتتوتر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . هذه العملية التي لا تتم دون صعوبات ولكنها عملية حتمية .

ان الأمر يتعلق بتفهم واسع المدى لتكافل دول العالم وحاجتها الحيوية لزيادة وتحسين تعاونها .

وفي مواجهة هذا التكافل الذي لا بد من مراعاته في العلاقات الدولية اليومية نشهد طريقين : الطريق الاول هو طريق العنف الذي لا يليق بكرامة الانسان المتمدن وتحرير أنفسنا من التبعية عن طريق جعل الآخرين أكثر اعتمادا علينا . ان تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الثانية قد علمنا أن هذا الطريق هو طريق مسدود وغير صالح للتطبيق في المستقبل .

أما الطريق الثاني فهو البحث عن حلول مشتركة ومتفاوض بشأنها ، ويهدف الى التوفيق بين المصالح المشروعة والاساسية لجميع الاطراف احتراماً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وبقبول هذا الطريق عن رضا وطواعية فان هذا هو الطريق الذي نحاول اتباعه في اطار هذه المنظمة .

ان هذا هو الطريق الذي اختارت المجموعة الاوروبية اتباعه . ومنذ انشائها فان المجموعة الاوروبية قد برهنت انه من الممكن ايجاد وحدة أكثر امتزاجا بين بلدان كانت تتناحر في الماضي في حروب دامية .

وحقيقة ان البلدان التسعة سوف تصبح عشرة مع مطلع العام القادم بانضمام اليونان وفي انتشار الترحيب بأسبانيا والبرتغال كل ذلك دليل على تفتحنا وتعاوننا مع الدول ومجموعات الدول الاخرى . وعلى سبيل المثال أود أن أذكر في هذا السياق بتوقيع اتفاقية لومي الثانية ، التي تضم الى جانب الدول التسعة دولة في افريقيا والكاريبى والباسيفيكي ، ويتوقع اتفاق التعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال السنة الماضية .

وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية العالمية تعتمزم المجموعة أن تسهم في حلها بقدر استطاعتها وعملا بمثلها العليا . كما انها سوف تجتهد بتصميم في مواجهة مشاكلها الخاصة لصالح المجتمع الدولي بأسره .

وأمام تباطؤ نسبة النمو والتي توشك أن تكون عادة في المناطق الصناعية هذا العام صممت المجموعة على دعم نظام دولي تجارى متفتح ومتعدد الاطراف . ونأمل بصفة خاصة أن تجد جميع المشاكل التي تثور في علاقاتها مع شركائها حلولا ، اتساقا مع روح ونص نتائج المفاوضات التجارية الحديثة المتعددة الاطراف .

ان المجموعة الأوروبية تتعهد بالعمل الحاسم لخفض استهلاكها من البترول .

ان عملنا هذا يقوم أولا على بحث نمو اقتصادى مصحوب بنمو أقل سرعة في استهلاك

الطاقة عن طريق التوفير في استهلاكها . وقد تحقق تقدم ملموس في هذا الاتجاه .

وفي محاولة أخرى للحد من اعتمادها على موارد البترول العالمية فان المجموعة الأوروبية قد وضعت حدا لاستهلاكها من البترول حتى نهاية هذا العقد . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اتخاذ تدابير لاستبدال البترول بمصادر أخرى للطاقة . وفي مجال انتاج الكهرباء سيتم انشاء محطات للقوى لا تعتمد على البترول . ان الطاقة النووية والفحم يحتلان تدرجيا المكان الذي كان يحتله البترول . وفي هذا الاطار فان المجموعة تعلق أهمية بالغة على توفير ظروف السلامة المثلى لجميع سكاننا . ان هذا الابتعاد عن استعمال البترول في انتاج الكهرباء قد صحبه ابتعاد عن استعمال البترول في الصناعة وفي الأعمال المنزلية .

وعلاوة على ذلك فان تحويل الفحم الى بترول وغاز اصطناعيين نسي تقدم ملموس . ان

الاستثمارات التي تتم في تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية تتمم الجهود الداخلية للمجموعة .

كل المشاكل التي أشرت اليها تتعدى النطاق الاقليمي للمجموعة ذاتها . انها ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة أخرى أساسية تواجه العالم ألا وهي التنمية واعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد أتاحت لي الفرصة بأن أوضحت وجهات نظر المجموعة الأوروبية تجاه مشاكل الشمال-الجنوب في بداية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية التي اختتمت أعمالها منذ بضعة أيام . لذلك فانهي لن أخوض في الحديث عن هذه المشاكل مرة أخرى .

ومع ذلك أجد من الضروري أن أذكر باختصار بموقف المجموعة والدول التسع الأعضاء فيما يتعلق بنتائج عمل هذه الجمعية العامة .

وانا كنا من الناحية الفنية لم نتوصل الى اتفاق كامل ، فانه مما لاشك فيه ، أنه في الميــــدان السياسي توجد ظروف صعبة يجتازها المجتمع الدولي ، وان الحوار بين الشمال والجنوب نحن أحوج مانكون اليه لا قرار العلاقات الدولية والاستجابة لمقتضيات التنمية .

ان المجموعة مبتهجة بمكانية وضع نص مقبول من الجميع بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية ، وتعتبر أن ذلك نجاح أكيد . وعلى الجمعية العامة في هذه الدورة أن تصدق على ذلك النص بحيث نستهدى باتجاهاته في أعمال المجموعة الأوروبية في نطاق سياستها الانمائية . وبالنسبة للمفاوضات الشاملة ، فاني أود أن أؤكد هنا بوضوح تعلق المجموعة بأجــــراء مفاوضات شاملة ، وهي مستعدة لمواصلة المناقشات في هذا الصدد بروح ايجابية وتأمل في التوصل الى اجماع بشأن الاجراءات وجدول الأعمال خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

وبعد أن أشرت الى وضع الأزمة الاقتصادية في العالم . اسمحوا لي أن أتحدث في موضوع عزيز على المجموعة الأوروبية ، وهو موضوع حماية حقوق الانسان . ان المواطنين في دول المجموعة الأوروبية يتمتعون بحقوق سياسية وحريات أساسية ، وان فن الواجب ان يعمل مواطنوها على ضمان هذه الحقوق لمن حرّموا منها . ان حقوق الانسان ترتبط بحق سلامته الشخصية وبحقه في التمتع بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية . ونحن مقتنعون بأن حقوق الانسان ، عنصر هام في العلاقات الدولية . ان السلم والاستقرار في العالم ، يمكن أن يماننا اذا كانا قائمين على احترام حقوق الافراد ، كما أن التغييرات والتعديلات الضرورية يجب أن تتم بإرادة المعدنين مباشرة بالحق في تقرير المصير ، هذا الحق الذي يكون عنصرا أساسيا في الحياة الدولية ، كما تؤكد الدول التسع تعلقها بهذا المبدأ .

وتأسف الدول التسع للانتهاكات المتعددة لحقوق الانسان عن طريق التعذيب والسجن واختفاء الاشخاص على أيدي حماة حقوق الانسان . واسمحوا لي أن أؤكد على أحد الحقوق الأساسية للانسان ، وهو حق الشخص في حياة عادية في وطنه . ومن المؤسف ان هذا الحق قد أهمل ، فالتجأ بعض المواطنين الى بلدان أخرى غير بلادهم ، وان انشاء منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليوضح هذه الحقيقة المرة . وفي التاريخ الحديث ، فقد شهدنا في

العلاقات الدولية ظاهرة للهجرة الجماعية المفروضة على هؤلاء الأشخاص . ولا يمكن تبرير فرض هذه الهجرة على آلاف المواطنين وفرض ظروف حياة قاسية عليهم مشفوعة بالقمع مما يبدفهم الى الهجرة . وفي رأى مجموعة الدول الأوروبية التسع ، ان هذه الحوادث هي خرق لحقوق الانسان الاساسية ، وعلاوة على ذلك فان هذه السياسة تنتهك حقوق البلدان المجاورة وتفرض عليها عبئا ثقيلًا بايواء هؤلاء اللاجئين بالاضافة الى خطر التعدي على سيادتها . وترى مجموعة الدول الأوروبية التسع ، انه لا بد من القضاء على هذه الوسائل . ان المجموعة لم تكثف بالتدبير بهذه الأمور ، وانما تبتذل جهودا جبارة لمساعدة هؤلاء المبعدين عن ديارهم ، وتقدم هذه المساعدة الكبرى للأفراد عن طريق ميزانية مجموعة الدول الأوروبية وتأمل الدول التسع في أن تقدم جميع حكومات العالم مساهمتها في ذلك الجهد الذي لا يمكن الا أن يكون مؤقتا ، لأنه ينبغي على الحكومات المسؤولة عن هذه المأساة الانسانية أن تضع حدا لها . ان الدول التسع متشبثة بمبدأ تخفيف حدة التوتر الذي تعتبره كالا لا يتجزأ . ان أحداث أفغانستان والانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان من قبل بعض البلدان ، كان لها أثر سيء على موقف الانفراج وبالتالي على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وما زالت الدول التسع تعتبرها أمورا بالغة الأهمية .

ان اجتماع مدريد ، وهو المرحلة الجديدة في هذه العملية بعد بلغراد في ١٩٧٧-١٩٧٨ ، سيبدأ عمله بعد ستة أسابيع في جنوة وسوف يكون للأسف غير ملائم . ان هذا الحدث لن يشفي الدول التسع عن بذل كل جهودها للاسهام في نجاحه ، وهذا أمر مرهون بأن تكون جميع الدول الموقعة مستعدة للمشاركة في مناقشة صريحة وعميقة بشأن احترام الوثيقة الختامية وتنفيذ أحكامها . ثم ينبغي على تلك الدول من جهة أخرى أن تبرهن على الارادة السياسية للمشاركة في بحث الاقتراحات المنظورة لايجاد تحسن ملموس في تطبيق جميع احكام الوثيقة الختامية .

ومن رأى الدول التسع أن نزع السلاح الكامل ، ينبغي أن يكون في مقدمة أولويات منظومة الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، فان الاجماع الذي برز في نتائج الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨ ، كان عنصرا ايجابيا ، وان الوثيقة الختامية التي اعتمدت في هذه المناسبة ينبغي أن تكون هاديا لنا في أعمالنا .

ان مداولات نزع السلاح تتضمن مفاع لا ينكرها أحد ، وستكون توصياتها اسهاما في أعمالنا الحالية .

وتبتهج الدول التسع للاتفاق الذي تم في جنيف في دورة الربيع للجنة نزع السلاح ، بشأن انشاء أربع فرق عاملة . ونحن نرى أن أعمال هذه الفرق ينبغي أن تسمح بالتقدم في عملية التفاوض وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الصعبة والهامة المتعلقة بحظر الأسلحة الكيماوية وتخزينها ، ومن جهة أخرى ، فان الدول التسع تحيي اجتماع الخبراء الحكوميين المكلفين بمساعدة الأمين العام في دراسة جميع جوانب نزع السلاح الاقليمي التي ستقدم نتائجها الى الجمعية العامة في هذه الدورة . ان ربيع ١٩٨١ سيكون بداية عملية استعداد للدورة الاستثنائية الثانية التي تركزها جمعيتنا لنزع السلاح . وباسم مجموعة الدول التسع ، أود أن ألو جهدا في جعل تلك الدورة حجرا جديدا في بناء السلم والامن في العالم .

ان القارة الافريقية قد عاشت خلال السنة الماضية حوادث كبيرة .

ان المجتمع الدولي قد لاحظ ان بعض الدول الافريقية قد تقدم تقدما محسوسا في طريق الديمقراطية ، كما دل التاريخ الحديث على أن افريقيا تجابه مشاكلها المعقدة . ان الدول التسع تسجل بكل ارتياح هذا التطور لأنها مقتنعة بأن أحسن الطرق لضمان السلام في افريقيا هو عمل الدول الافريقية نفسها وبخاصة التعاون في نطاق منظمة الوحدة الافريقية . كما أن الدول التسع تعتقد أن مناقشة دون تدخل خارجي هي التي تضمن استقرارا دائما في أفريقيا .

وبنفس الروح فان المجموعة الأوروبية تحيي الجهد الافريقي في التعاون الاقليمي ، وأحدث مبادرة في هذا الصدد هي تلك التي تقررت بواسطة الدول التسع الافريقية في لوساكا .

ان تسوية أزمة زمبابوي ، تعتبر عنصرا ايجابيا خاصا . ويفضل الجهد المشترك بين جميع الأطراف ، أمكن التوصل الى حل سلمي . وتتهنيء مجموعة الدول الأوروبية التسع ، هذا البلد على قبوله عضوا في الامم المتحدة وهي مقتنعة بان العمل الذي بدأ في زمبابوي دليل على أنه ليس من الخيال أن نتصور قيام دولة متعددة الأجناس في الجنوب الافريقي تتحقق فيها المساواة بين جميع المواطنين . ونحن نعبر عن الأمل في أن يكون هذا الحل مثلا يحتذى لتحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا .



وأمام هذه التطورات المشجعة ، فإنه من الملائم ان نسجل ان البحث عن استقرار سياسي كبير كان سببا في الاضرار ووقوع أعمال عدوانية تسببت في هجرة أعداد كبيرة من السكان . وفي شبه الصحراء الافريقية ، فان مناطق واسعة قد وقعت ضحية للجفاف الذي زاد من مأساة اللاجئين في أفريقيا .

بالنسبة لنا ميبيا فان الدول التسع لا تزال قلقة من بطء البحث عن تسوية سلمية تؤدي الى استقلال هذا البلد طبقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) .

وان نأخذ في الاعتبار الرد الذي قدمته افريقيا الجنوبية على رسالة الامين العام لمنظمتنا ، فاننا نأسف للبطء الذي طرأ على تطبيق خطة الامم المتحدة المصدق عليها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الامن ، ذلك التأخر الذي لا تستطيع ان تنكر جنوب افريقيا انها تتحمل مسؤوليته . وفي رأى الدول التسع انه لا بد من دعم جهود الامين العام ومجموعة الاتصال الخاصة بالدول الغربية الخمس ودول المواجبة للسماح بتطبيق الخطة التي وضعتها منظمتنا .

وتشير الدول التسع الى الطابع الذي لا يمكن قبوله لتسوية داخلية لا تضمن سلاما دائما في المنطقة . ومن جهة اخرى تذكر انها لا تعترف بالمجلس المسمى مجلس الوزراء الذي شكل في اواخر تموز/يوليه الامر الذي لا يتماشى مع خطة تسوية الامم المتحدة .

ان سياسة الفصل العنصرى المنتهجة في افريقيا الجنوبية تخلق الدول التسع ، وهي تندد بهذا النظام القائم على العنصرية المؤسسية ، ونأسف ان يبقى ذلك بالرغم من استنكار ومعارضة الامم المتحدة ، كما نأسف لأن المباحثات الداخلية التي تابعتها باهتمام بالغ لم تسفر حتى الان عن تقدم ملموس في طريق انشاء مجتمع عادل . وتشير الدول التسع الى ان بقاء هذا الوضع سوف يزيد من التوتر ويحول دون التوصل الى حل عادل ودائم .

لقد اعربت الدول التسع في بيانها بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ عن رضاها عن الطبيعة المشجعة للنتائج الاولية لتطبيق المجموعة الاوروبية لمدونة السلوك التي اقترتها دول المجتمع الاوروبى في ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، ولا تشك في امكان احراز تقدم في تطبيق هذه الاداة فسي اطار الكفاح ضد التمييز العنصرى . وتذكر الدول التسع باعتبارها مجموعة اوروبية بالتزامها بدعم تطور سلمى هادئ في جنوب افريقيا يضع حدا لسياسة الفصل العنصرى في ذلك البلد .

ان عملية الديمقراطية تتطلب شجاعة وعزما من طرف دول امريكا اللاتينية ايضا . وتولي الدول التسع اهتماما كبيرا لهذه العملية وللقضاء على العنف في الحياة السياسية . وفي هذا الصدد نأسف لعدم وجود تقدم ملموس في بعض الحالات وايضا لوجود عراقيل في طريق الديمقراطية في الوقت الذي يبذل فيه ان ارساء الديمقراطية مؤكد .

في مواجهة هذه الحوادث ، فان مجموعتنا تحيي الطريق الذي اختارته بيرو والمحاولات التي تشجع على التجمع على أساس اقليمي . ان مساهمة اوروبا التي الزمت نفسها في عملية مماثلة ، لن تقل ، وخاصة بالنسبة للدول الديمقراطية الاعضاء في حلف الاندين .

ان اوروبا مدركة للروابط التقليدية بينها وبين دول امريكا اللاتينية ، ولذلك فاننا حريصون على ايجاد الطرق والوسائل لدعم علاقتنا السياسية والاقتصادية معها .

في آسيا ، لا يزال الوضع يتدهور ويزداد خطورة ، واذ كانت السنة الماضية لم تشهد الا بؤرة توتر واحدة وهي قضية الهند الصينية ، فاننا نضيف اليها اليوم افغانستان ، ونحسب نجد في هاتين البؤرتين الانتهاك السافر لمبادئ ميثاقنا التي هي اساس منظماتنا وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . هذه القواعد في الحياة الدولية قد انتهكت بصورة غير مقبولة ولا تزال منتهكة من طرف الدول التي تفتنم التفوق العسكري من أجل اقامة مناطق نفوذها حتى الى حد المخاطرة بالسلام والاستقرار .

مثل هذه السياسة كنا نظن انها بالية ، ومع الاسف فان دروس التاريخ لا يفهمها الجميع . خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة وعلى اثر مبادرة من قبل دول اتحاد جنوب شرق اسيا اعتمد قرار باغلبية ساحقة يندد بغزو كمبوتشيا ويطالب بانسحاب كل القوى الاجنبية المحتلة من ذلك البلد . لكن هذا القرار لم يجد طريقه للتطبيق ، واذ كانت قد تحسنت حالة الغذاء للشعب الكمبوتشي داخل البلاد او على حدود مع تايلند بشكل نسبي في الاشهر القليلة الماضية ، فان الوضع السياسي كما نعلم لم يطرأ عليه اى تغيير .

تذكر الدول التسع باصرارها على ان يظل الدعم الدولي مستمرا عن طريق الجو والبر والبحر ، وتحث الامين العام للامم المتحدة ليمضي في اتصالاته مع المنظمات الدولية لضمان تنفيذية السكان الذين اقتلعوا من ديارهم وتركوا يتضورون جوعا . ان الدول التسع مقتنعة بأن حلا سياسيا هو الكفيل وحده باستقرار المنطقة وتناشد كل اطراف النزاع حتى يتصوروا الى حل في نطاق القرار ٢٢/٣٤ . وفي هذا الصدد فان انسحاب القوات الفيتنامية التي تحتل اراضي كمبوتشيا شرط لا بد منه . ومن رأى الدول التسع ان مثل هذا الحال ينبغي ان يقوم على وجود كمبوتشيا المستقلة المحايدة المزودة بحكومة تمثل شعبها ترتبط بعلاقات ودية مع كل بلدان المنطقة .

في افغانستان ، بعد تسعة أشهر من الغزو السوفياتي لا تزال المقاومة مستمرة وتجرى معارك دامية . وبالرغم من عدم تكافؤ الوسائل فاننا لا ندنو من النهاية . وفي كانون الثاني /يناير الماضي اتخذت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ساحقة يطالب بوقف الغزو الاجنبي لافغانستان . وسعياً للسماح باستعادة الوضع الذي يتفق مع احكام هذا القرار الذي لم ينفذ بعد ، فان الدول التسع تقدمت بمفهوم لافغانستان المحايدة غير المنحازة التي تقف بعيدة عن منافسة القوى العظمى . ولتحقيق هذه الغاية ، فان الدول الكبرى والدول المجاورة ينبغي لها ان تتعهد باحترام استقلال وسيادة وسلامة اراضي افغانستان وألا تتدخل في شؤونها الداخلية وان توقف اي وجود او اشتباك عسكري معها .

لقد تمت جهود اخرى من قبل المؤتمر الاسلامي في سبيل التوصل الى حل للنزاع ، وخاصة على اثر انشائه لجنة خاصة مكلفة باستكشاف امكانيات اجراء تسوية سياسية لدى كل الاطراف المعنية . تعرب الدول التسع عن أملها مرة أخرى في انه سوف يكون من الممكن وضع حد لهذه الحرب الضروس بالتوصل الى حل مطابق لقرار جمعيتنا بانسحاب القوات السوفياتية وحق الشعب الافغاني في تقرير المصير .

ان الدول التسع قد كررت تمسكها باحترام استقلال ايران وحق الشعب الايراني في تقرير مصيره . وانني اكررا امام هذه الجمعية ، ان الدول التسع تحدد هذا الرغبة في التوصل الى علاقات طيبة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية التي بدأت مرحلة جديدة من تاريخها . ويؤسفني مع ذلك ان اضيف ان العقبة الكبرى لمثل هذه العلاقات الطيبة لا تزال تتمثل في مشكلة الرهائن .

نيابة عن مجموعة الدول التسع اعتقد انه من واجبي ان اقول امام هذه الجمعية - الجمعية العامة للأمم المتحدة التي من اهدافها الاساسية العمل على الحفاظ على السلم ويجاد الظروف الضرورية للحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات ، ومصادر القانون الدولي الاخرى - ان الدول التسع منشغلة ايما انشغال بقضية احتجاز الرهائن الامريكيين في ايران ، وما تزال السلطات الايرانية تتجاهل النداء الصريح الذي وجهه مجلس الامن ، كما تتجاهل الحكم الذي اتخذته محكمة العدل الدولية .

امام هذا الاصرار على احتجاز الرهائن ، فان دول اوروبا التسع - شأنها في ذلك شأن البلدان الاخرى - قد اتخذت تدابير محددة لترجمة رفضها الشديد لهذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي .

ففي الوقت الذي جهزت فيه جمهورية ايران الاسلامية نفسها بالمؤسسات الديمقراطية وحيث بدأت الحكومة الجديدة في عملها ، فان الدول الاوروبية التسع - واعتقد ان المجتمع الدولي برمته - يرجوان تجد هذه المسألة حلالها ، وان الرهائن سيتم الافراج عنهم ، وان ايران ستحترم جميع التزامات القانون الدولي ، ولا سيما تلك التي تتعلق بحماية الاجانب الذين يقيمون في هذا البلد . لا حاجة بي للقول بان الحصانة الدبلوماسية هي اساس العلاقات السليمة والاكيدة بين شعوب المجتمع الدولي .

ونشير من جهة اخرى الى ان الاحترام العام لحقوق الانسان في هذا البلد يبقى هو - والشغل الشاغل لاوروبا بأسرها ، الا ان الاحداث الاخيرة الناجمة عن الحرب بين ايران والعراق لا يمكنها الا ان تزيد من حدة التوتر وتجعل اعادة الموقف الى حالته الطبيعية امرا اكثر صعوبة .

ان أحداث ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، التي أطاح فيها الشعب والجيش الأفغاني بعصبة أمين الاستشغالية الفاشية تعتبر أيضا من الشؤون الداخلية لأفغانستان . ان اطاحة قوى الثورة الصحية بحكم أمين الذي سلب السلطة وقام بقتل الرئيس الأول للمجلس الثوري ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية نور محمد تراقي - لا يمكن ولن تستطيع أن تغير من طبيعة ثورة ابريل ، بل هي عمل تصريحي و اكب المرحلة الثانية الأكثر تقدما للثورة .

ان الحق السيادي لشعب أفغانستان في تغيير نظامه الاجتماعي حق مطلق لا يمكن انكاره ، ولقد اعترف به دوليا من قبل جميع البلدان بما فيها البلدان المجاورة لنا .

ان حكومة أفغانستان الثورية قد اعترفت بها جميع البلدان التي كان لنا علاقات دبلوماسية معها ، وما من دولة بما في ذلك الدول المجاورة لنا شككت اطلاقا في حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه الاجتماعي . ولدينا تأكيدات من زعماء أهم البلدان المجاورة تبين أن ما حدث في أفغانستان انما يخص أفغانستان نفسها ويعتبر من شؤونها الداخلية البحتة .

والآن ، فان بعض هذه البلدان التي اعترفت بصورة قاطعة بحق الشعب الأفغاني في أن يختار ويقيم بحرية النظام الاجتماعي الذي يريده ، هي من بين تلك التي طالبت بادراج "مسألة أفغانستان" في جدول أعمال الدورة الحالية . أي بعبارة أخرى ، أن تلك البلدان تحت تأشير الدوائر الامبريالية والقائمة على الهيمنة تحاول الآن منفردة أن تستخدم الأمم المتحدة كوسيلة للتدخل في شؤوننا الداخلية . وهذا ليس الا انتهاك صارخ وسافر لميثاق الأمم المتحدة ، والحكومة الأفغانية ترفض هذا التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية بكل عزم وشدة .

والآن ، اسمحوا لي أن أتناول باستفاضة النقطة الثانية ألا وهي ، هل هناك أي موقف أو نزاع يتعلق بأفغانستان من شأنه تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر ؟ أي بعبارة أخرى ، هل هناك ما يبرر الاشارة الى المادة " ٣٤ " من الميثاق ؟ هنا يجب أن نقول بصورة قاطعة " كلا " لا يوجد نزاع بين أفغانستان وجيرانها له طبيعة النزاع الذي وصف في المادة " ٣٤ " من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وبالإضافة الى ذلك فقد أكدت جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرارا وتكرارا وفي مناسبات مختلفة أن أفغانستان تود أن تقيم علاقات ودية مع جميع الدول .

صحيح ، أن هناك بعض المشاكل التي تسببت فيها العصابات المضادة للثورة ، والتي لجأت الى بلدان مجاورة واستخدمت أراضيها للقيام بعدوان مسلح ضد بلادنا .  
ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، تمشيا مع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق ، اقترحت على حكومتي كل من باكستان وايران أن تحل هذه المشاكل بالوسائل السلمية ، وعن طريق المفاوضات ، في أفضل أشكالها المدروسة ، وهي وضع برنامج للتسوية السلمية بالنسبة للموضع في أفغانستان مع تطبيع العلاقات مع باكستان وايران ، وذلك كما ورد في بيان حكومة جمهورية أفغانستان في ١٤ أيار/مايو الماضي ، والذي وزع كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت رقمي A/35/238 و S/1391 بتاريخ ١٩ أيار / مايو ١٩٨٠ .

من الواضح تماما انه ليس هناك من تهديد للسلم الاقليمي أو العالمي يمكن أن ينبعث من الأحداث في أفغانستان . بل على النقيض من ذلك ، فان أفغانستان هي التي تتعرض للعدوان المسلح وأشكال أخرى من أشكال التدخل التي تتم من الخارج . ان مثل تلك الأشكال من أشكال التدخل في شؤوننا الداخلية التي تتم بالتشجيع والتأييد المباشر من قبل طرف ثالث يجب أن تشجب وتدان .

ونظرا لهذا العدوان المستمر والمكثف وأشكال التدخل الأخرى من الخارج ، فقد تم الاستدعاء الطارىء المحدود للقوات السوفياتية الى أفغانستان . ولقد دعيت هذه القوات الى أفغانستان لمساعدة الشعب والجيش الأفغاني في صد العدوان الذي يقع عليه من الخارج . ان دعوة القوات السوفياتية انما تتمشي تماما مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ومعاهدة الصداقة الأفغانية السوفياتية ، ومع مبادئ حسن الجوار والتعاون ، وكانت ذات طبيعة مؤقتة . وبمجرد انتهاء أعمال العدوان الخارجي وغيره من أشكال التدخل الأخرى في شؤوننا الداخلية ، وعندما يضمن ألا يتكرر العدوان ، ستسحب القوات العسكرية السوفياتية الطارئة من أفغانستان . وان كان قد تم فعلا انسحاب بعض القوات السوفياتية بالاتفاق مع الحكومة الأفغانية ، ويحدونا الأمل في أنه يمكن مع حسن النية الذي أبدى فعلا من تسهيل التسوية السياسية للموضع في أفغانستان .

وطبقا لاعلان فينيسيا ، فان حكومات دول المجموعة الاوروبية قد قررت أن تقوم باتصالات مع كل الاطراف المعنية . هذه الاتصالات ينبغي أن تهدف الى الاستعلام عن مواقف الأطراف . وفقا للمبادئ التي وضعت في اعلان ١٣ حزيران / يونيه وفي ضوء ذلك التشاور فاننا سوف نحدد المبادرة التي تتخذها المجموعة الاوروبية .

ان مهمة الاتصال التي قمت بها طبقا لذلك الاعلان أدت بي الى زيارة البلدان التالية : تونس حيث قابلت المسؤولين في تلك الدولة ، وأمين عام الجامعة العربية ، واسرائيل ، ولبنان حيث قابلت المسؤولين فيها والسيد ياسر عرفات ، رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وممثلين عن مختلف المجموعات : وسوريا والاردن والكويت والعراق والعربية السعودية ومصر . ومن جهة أخرى فقد أجريت محادثات مع الجانب الفلسطيني ومع الكاردينال وزير خارجية الفاتيكان ووزير خارجية الولايات المتحدة .

وفي نهاية هذه السنة وفي خلال أيام قليلة اتمنى أن ألتقي بمثلي فلسطين في الأقاليم المحتلة . والآن فاني أود أن أشكر كل الذين استقبلوني من أعضاء الحكومات ومثلي مختلف المنظمات والمجتمعات على حفاوتهم وكرامتهم وتقديرهم للدور الذي تلعبه المجموعة في ذلك الجزء من العالم . ولست في حاجة الى أن أقول لكم أن المبادئ التي وردت في اعلان فينيسيا والتي كانت أساس مهمتي في الاتصال لم تكن مقبولة بنفس الدرجة بالنسبة للجميع ولكن الجماعة الأوروبية تعرب عن عزمها وتصميمها على البحث عن المبادئ التي تكون مقبولة من الجميع .

ان نتائج مهمة الاتصال التي اضطلعت بها مجموعة الدول الاوروبية لم تنته بعد ومع ذلك فانه من الممكن الآن أن نقدم عددا من التعليقات المحددة .

لقد لاحظت مثلا قلق وأسى من تحدثت اليهم في الشهر الاخير . كذلك فان بعض القادة الذين ألتقيت بهم قد ألحوا على ضرورة العمل من أجل تحقيق السلام .

وفي اسرائيل فان الحاجة الى الأمن كانت وراء الاعتبارات العسكرية البارزة . ولكن البحث عن الأمن ليس قاصرا على اسرائيل فالبلدان العربية المجاورة أيضا والسكان الفلسطينيون يشعرون بالحاجة الى الحياة الآمنة .

وثانيا ، لاحظت أن البلدان العربية والفلسطينيين يعتبرون ان انسحاب اسرائيل من



الاقليم المحتلة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ميدان أساسيان . وهذا مطلب للعدالة، وهو ما شعرت به نفسي ، ولهذا فان اقامة المستوطنات الاسرائيلية والقرار الاخير الذي تم التصويت عليه في البرلمان الاسرائيلي والذي أعلن ان القدس عاصمة اسرائيل قد أثار سخطا كبيرا لدى العرب .

وكل الأطراف المعنية ترفض بصفة أساسية أى حل يفرض عليها ولا يعد بمشاركتها . وعلى ذلك وطلبية الحال فان ذلك ينسحب على اسرائيل والفلسطينيين .  
انني أود أن أعلن لهذه الجمعية انطباعي الشخصي : ان الآلام البشرية والجهود الضائعة في الحرب ومن أجل قضية السلام يجب أن يحثنا على العمل الشاق لحل ذلك النزاع .

ان المعلومات التي قمت بتجميعها خلال مهمني تؤكد الخط الذي اتبعته الدول التسع حتى الآن . وبدت الحقيقة أكثر وضوحاً من ذي قبل ان التسوية الشاملة فقط هي التي يمكن أن تؤدي الى سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، وهذا يعني ان جميع الاطراف المعنية يجب أن تشارك في المفاوضات ، وان مشكلة اسرائيل وقضية الشعب الفلسطيني لا يمكن الفصل بينهما .

ومن العبث البحث عن تسوية لا حدى المشكلتين بدون الاخرى ، ولهذا فان الدول التسع تعتقد أنه من الضروري على اسرائيل ان تعرب عن عزمها على وضع حد لاحتلال الاقاليم التي لا زالت تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧ . ان الشروط التي توضع لهذا الانسحاب والضمانات التي تقترن به ينبغي ان تكون موضع مفاوضات . وحتى يتحقق ذلك ينبغي على اسرائيل ان تكف عن خلق سياسة الأمر الواقع بانشاء المزيد من المستوطنات ، الأمر الذي يثير العراقيل الجديدة في طريق التسوية .

وفي نفس الوقت ينبغي على البلدان العربية والفلسطينيين ان يعترفوا صراحة بحق اسرائيل في الوجود . وفي اطار تسوية سلمية ينبغي أن تتاح للشعب الفلسطيني الحرية في أن يتخذ القرار من خلال ممارسته لحقه في تقرير مصيره .

اختتم كلمتي بتأكيد قلق البلدان الاوروبية بالنسبة للوضع الذي يسود في لبنان وخاصة في جنوبه .

وكما اشارت الى ذلك الدول التسع في اعلان فينسيا حول لبنان فانها مستعدة لاثبات تعزيزها وتضامنها مع هذا البلد الصديق وتذكر بنداً لها لكل البلدان لان تضع حدا لكل عمل من شأنه أن يمس استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيها وسلطة حكومته .

ان الدول التسع سوف تؤيد كل عمل ، وكل مبادرة من شأنها اعادة السلام والأمن والاستقرار الى لبنان وهي العوامل الاساسية للتوازن والاستقرار في المنطقة .

ولقد اتضح من خلال الاتصالات التي اجريتها مع السلطات اللبنانية والاطراف الاخرى ان قضية لبنان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية الشرق الاوسط ، وخاصة المشكلة الفلسطينية . ولا يمكن للمجتمع الدولي ان يسكت على تهديد وجود الدولة اللبنانية ناتماً من خلال الاعتراف الذي يقع على حدودها المعترف بها دولياً .

وعلى اثر الحوادث التي وقعت في جنوب لبنان اخيرا فان الدول التسع رأيت أنه من الواجب الاعراب عن قلقها وأن توجه نداء بالكف عن أى عمل يمس سيادة لبنان ووحدتها وسلامة اراضيها ، والذي يمكن أن يؤدي الى نتائج خطيرة لهذا البلد وللمنطقة كلها .

ان هذه الاحداث تؤدي الى عرقلة عمل " قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان " ، والتي تشارك فيها أربع دول من " التسع " مشاركة ملموسة . وفي البيان الذي صدر في لكسمبرغ في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٠ فان الدول التسع قد أكدت على ضرورة ان تسمح جميع الدول المعنية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن تنفذ كل المهام التي عهد بها اليها بما في ذلك مراقبة الحدود الدولية . ان هذه الاحداث قد اسهمت في زيادة خطورة الموقف في المنطقة ، وهي تعرقل الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية بشكل خاص لاعادة السلام في الشرق الاوسط .

ان الدول التسع تناشد جميع الاطراف ضبط النفس والكف عن اتخاذ أى عمل أو موقف من شأنه عرقلة الجهود الرامية الى تحقيق سلم دائم في منطقة الشرق الاوسط .

ان هذه الجهود سوف تستمر ولقد أسفرت الاتصالات التي قامت باجرائها عن معلومات مفيدة ندرسها بعناية بغية اتخاذ اجراء فعال من أجل السلام . ان الغاية اليوم ، هو أن تعمل الدول الأوروبية التسع وبمقتضى هذه التأملات على أن تقدم توجيهات ومقترحات سوف تحدد الدور الذي ستقوم به أوروبا في البحث عن تسوية للسلام في الشرق الاوسط .

وحتى يتحقق ذلك فاننا نناشد كل الاطراف المعنية بأن تكف مستقبلا عن كل تصريح يكون من شأنه زيادة اشتعال الموقف المضطرب ، وتدمير الحد الأدنى من الثقة والصفاء الذي ينشده اعضاء الأمم المتحدة في بحثهم عن السلام .

هناك مشكلة أخرى تؤثر على الدول التسع وهي قضية النزاع في قبرص ، ولذلك فقد علمنا بكل ارتياح ان المحادثات بين الاطراف المعنية قد استؤنفت في ٩ آب / اغسطس في نيقوسيا بحضور ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة . وتأمل الدول التسع ان تؤدي هذه المحادثات الى تسوية عادلة دائمة تستجيب لمطامح الاطراف المعنية . ولقد اتاحت لي الفرصة شخصيا للتعبير لكبار القادة من الفريقين عن رغبة أوروبا في ان تكفل هذه المفاوضات بالنجاح . ونحن نشكر السيد كورت فالدهايم الأمين العام على الجهود التي يقوم بها في هذا الصدد . ونعتقد انه انتظارا للحل النهائي للنزاع لا بد من اقرار الهدوء الكامل في الجزيرة .

اسمحوا لي الآن أن اتناول بعض المسائل المحددة والتي تتعلق بسير العمل في المنظمة. ان الدول التسع من رأيها ان تمثيل منظمنا قضية اساسية . ان الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة قد راعوا مبدأ العالمية لهذه المنظمة وضرورة التوزيع الجغرافي العادل ، والحفاظ على التوازن بين أجهزتها .

ان الدول التسع مقتنعة تماما بأنه لا بد من أن نتوخى الحذر قبل أن نمس بهذه التوازنات، وانه من صالح جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن نوازن بعناية بين المضار ، والفوائد قبل ان نمد اليد لأي تجديد من شأنه ان يقوِّد دعائم منظمنا .

ومن جهة اخرى فان وجود امانة مستقلة وفعالة تشيا مع المادتين (١٠١ ، ١٠٢) من الميثاق أمر ضروري . وعلى ذلك فمن الضروري ان نفكر بعمق في كيفية التوصل الى اتفاق حقيقي في الرأي قبل احداث أى تغييرات في الامانة وبصفة خاصة تلك التغييرات التي قد تؤثر على فعاليتها . وامام الصعوبات الاقتصادية والازمة العالمية فان مشكلة الموارد المالية التي تخصص للأمم المتحدة ما تزال قائمة ، وان أمرها بين أيدي الدول الاعضاء ، ومن رأى الدول التسع الأخذ بمبادئ التقشف وذلك بتجنب ازدياد الانشطة . فليس من الضروري زيادة الميزانية ، ولا بد من الالتزام الصارم بالقواعد المالية لهذه المنظمة .

ان عمليات الحفاظ على السلام تلقي عبئا كبيرا على الامم المتحدة ، وان الدول التسع تعرب عن استعدادها لتعزيز جهود الامم المتحدة في هذا المجال ، واستعدادها للمشاركة في هذه التدابير بقدر ما تستطيع وهي تتشدد جميع الاطراف المعنية العمل على تحقيق تلك التعليمات طبقا للمبادئ التي نتمسك بها . ونذكر مرة أخرى في هذا المجال الصعوبات التي تواجه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يشترك فيها أربع دول من المجتمع الاوروبي .

لقد شرحت لكم مواقف المجتمع الاوروبي من المجتمع الدولي ومن القضايا الدولية الكبرى وليس في نيتي أن أضيف أى اعتبارات وطنية أخرى وهذا اساسا لان لكسمبرغ عضو في المجموعة الاوروبية وتؤيد تماما أنشطتها . ومن المهم هنا ان اذكر نقطتين من وجهة نظر شخصية :

خلال الشهر الماضي قمت بمهمة اتصالات في منطقة الشرق الاوسط امكنني خلالها جمع معلومات كبيرة وانطباعات عن النزاع العربي الاسرائيلي ولقد قمت بذلك كمبعوث للمجتمع الاوروبي واتحدث بهذه الصفة وأود أن نوجه نداءً ملحا بالتعقل وأن أدعو كل الاطراف المعنية كي تبرهن على روح التصالح . ان الزمن لا يعمل لمصلحة أحد . ويخطئ الذين يعتقدون ان تعزيز الاستيلاء غير الشرعي على الاراضي سوف يضمن الامن . كما يخطئ أيضا الذين يعتقدون ان الرضى المستمر لكل آراء الخصم ليس فيه فائدة لهم وكلا من هذين السبيلين سيؤدي حتما الى المجابهة التي يمكن أن يخسر فيها الجميع . ولهذا فانني أوجه نداءً لخلق جو من الثقة يسمح بالخروج من هذه الحلقة المفرغة من العنف ، والسعي نحو حل يقوم ليس على العدالة والحق فقط ، ولكن على التفاهم المتبادل . ان الاطراف الخارجة عن النزاع تخطئ كذلك اذا ما اعتقدت انها يمكن ان تجني مكاسب من الاحتفاظ عمدا بالتوتر وانهم يخاطرون بأن يكون مصيرهم مثل مصير تلميذ الساحر . والواقع ان أمن هؤلاء واؤلئك ليس مرهونا - بشكل أو بآخر - ببعض كيلومترات مربعة من الارض ، أو بكسب مواقف استراتيجية بقدر ما هو مرهون بقبول الجميع للحقيقة الجوهرية بانه فني المستقبل ستعيش المجموعتان معا في سلام وثقة في هذا الجزء الهام من العالم من الناحية التاريخية .

وأود أن أقول كلمات قليلة عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لجمعيتنا ، والتي خصصت للتنمية ، وانتهت منذ اسبوع مضى ، ولا أود أن أحميد عن احساسني الاصيلي بالمرارة من ضآلة النتائج المتحققة ، ولا أود أن أعلق على خيبة الامل من مسلك بعض الدول التي لا تعتقد أنها قادرة على أن تقف في صف الاتجاه العام للرأى . ان لكل حكومة أن تتناول مسؤولياتها وبشكل الاستقلال في الحكم على المواقف التي تود تبنيها .

وكرئيس لمجلس وزراء المجموعة الأوروبية ، أود أن أقول لكم أنا آسف لان المجموعة لم تتمكن كلية من القيام بالدور الكبير والفعال الذي كان من المفروض عليها أن تلعبه . بل يجب أن أقول انني أشعر بخيبة الأمل .

ومع هذا ، فان الأمر المهم - وانا هنا أنظر الى المستقبل - هو ما سيحدث في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة كنتيجة للدورة الاستثنائية الحادية عشرة . ويبدو لي أنه من الضروري لمستقبل البشرية أن تتخذ خطوات محددة بهدف تضييق الهوة بين الاغنياء والفقراء على المستوى العالمي . ان الآفاق التي فتحتها الدورة الاستثنائية الحادية عشرة على تواضعهما ، ينبغي تلقيها والاستفادة منها من جانب الجميع ، وخاصة البلدان المحظوظة الصناعية على اختلاف أنظمتها الاقتصادية او أعضاء مجموعة ال ٧٧ التي وضعتها ثرواتها الطبيعية وخاصة البترول في مصاف الدول الغنية في عالم اليوم .

ان التعليقين اللذين ذكرتهما توا نيابة عن بلدي ، يشيران الى المهمتين الأساسيتين لمنذامتنا ، وأعني بهما ضمان السلم والحد من الفوارق الاقتصادية في العالم . ولا بد من تحقيق تقدم ملموس في الميدانين معا ، رغم انه قد اتخذت فعلا خطوات ايجابية هنا ، نتيجة لاجتماع الدول ال ١٥٤ في هذا المحفل . واني أوام وآمل في أنه سوف يتم تحقيق تقدم اذا تعاون الجميع .

السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي بتهنئتك بمناسبة انتخابكم لشغل هذا المنصب الرفيع ، وأن أبدى اقتناعي بأن رئاستكم سوف تسهم في انجاح أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . انني ان أتحدث اليوم من فوق هذه المنصة ، أود بادئ ذي بدء أن أبرز الأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الدورة للجمعية العامة اذا ما نجحت أعمالها .

ونظرا للطابع المميز للوضع الدولي اليوم ، فانه من الضروري بالنسبة لعمل هذه الدورة أن يتم في جو بناء . ان المشتركين في هذه الدورة يجب أن يبدوا وقورا اكبر من الواقعية وعليهم أن يأخذوا بأسلوب متأن في معالجة أهم القضايا مع السعي الى ايجاد حلول لها . وهكذا فان الدول الأعضاء في الامم المتحدة سوف تبنى التزامها بمبادئ ومقاصد هذه المنظمة الدولية ، كما أنها سوف تبنى الوعي اللازم بصدق المسؤولية المطلقة عليها فيما يتعلق بالحفاظ على السلام . انها حقاً

(السيد غروميكو، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

مهمة حيوية بالنسبة للدول الاعضاء فرادى أو جماعات . اننا نركز اهتمامنا على هذا الامر لأن الأوضاع الدولية أصبحت أكثر تعقيدا في الآونة الاخيرة بسبب التحول الحاد في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاخرى الاعضاء في حلف شمال الاطلسي . فلننظر الى الحقائق فهي أبلغ من الكلمات .

ففي آيار/مايو ١٩٧٨ ، فان الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي قررت زيادة تلقائية في نفقاتها العسكرية السنوية ، وحتى نهاية هذا القرن . وفي كانون الاول / ديسمبر الماضي ، اتخذت قرارا بانتاج ونشر منظومات من الصواريخ النووية الأمريكية متوسطة المدى في دول أوروبا الغربية وذلك بهدف تغيير الوضع الاستراتيجي والعسكري لصالح كتلة الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي وحدها ، كما أعلنت واشنطن في نفس الوقت برنامجا للتسلح قيمته تفوق عدة بلايين من الدولارات .

ان الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يمكن الا أن يعتبر ذو نزعة عسكرية ، قد ظهر فيما يسمى بالاستراتيجية النووية الجديدة ، ولقد استخدمت الولايات المتحدة كستار ، حججا تتعلق بإمكانية الاستخدام المحدود أو الجزئي للأسلحة النووية . ان واضعي هذه الاستراتيجية يحاولون أن يدخلوا في أذهان البشر فكرة مشروعية أو إمكانية قبول النزاع النووي . ان هذا المفهوم السخيف الواهي يزيد من خطر الكارثة النووية ، وهو أمر يثير القلق في جميع أنحاء العالم .

ومما يتعارض مع تطلعات شعوب العالم ، أن تؤجل واشنطن الى ما لا نهاية التصديق على اتفاقية سولت ( ٢ ) وقد اعربت بذلك عن القيمة الضئيلة لتأكيداتها وعودها السابقة . ان السياسة الخارجية لأمريكا قد اعتنقت مؤخرا نظريات متعددة ، توحى جميع المظاهر بأنها قد اتخذتها عقيدة لها . ومما يدل على ذلك على سبيل المثال ، انه يتم اختيار هذه المنطقة او تلك من العالم ، خاصة اذا كانت غنية بموارد الطاقة او هامة من وجهة نظر متطلبات النقل والاتصالات او ببساطة لان هذه المنطقة تروق للبنتاجون ، ثم يعلن بعد ذلك بكل سفور أن هذه المنطقة توجد فيها لأمريكا " مصالح حيوية " .

والأكثر من ذلك ، فان هذا يتم كما لو كانت لا توجد سوى مصالح أمريكية فحسب في هذه المنطقة . انها مصالح " حيوية " لسبب لا يعلمه الا الله ، ثم تبذل جهودا لحرمان الشعوب التي

تعيش في هذه المنطقة من حقها في أن تكون سيادة نفسها في ديارها ومالكة لثرواتها ومقدراتها .  
ان ما يصعب فهمه هو أنه في نهاية القرن العشرين ، فان قواعد القانون الدولي المعترف بها -  
بصفة عامة - والمكرسة منذ زمن قديم يستخف بها بصورة سافرة كهذه بسبب الجشع والطمع .



وهناك اتجاه آخر ، وهو انه اذا ما وقعت أية تغييرات داخلية في دولة ما لا تروق لواشنطن ، فان هذه التغييرات تعتبر ذريعة كافية تبرر التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ، بما في ذلك ارسال القوات المسلحة وقوات الكوماندوز . هذه هي على وجه التحديد ، المهام التي سوف توكل الى قوة التدخل السريع ، ومن الواضح أن الدول التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها هي التي ستكون أولى الضحايا .

ثم ماذا عن معاملة كوبا ؟ انه لمثل بارز . ان جزءاً من اراضي كوبا هو غوانتانامو ، حيث توجد قاعدة عسكرية امريكية ، محتل بالقوة مما يتعارض مع المطالب المشروعة لحكومة وشعب كوبا . ولكن واشنطن تبرر وجود هذه القاعدة بأنها لا زمة لها ، ولا يهم بعد ذلك ان تنكر وأن تنتهك حقوق السيادة لشعب كوبا ، طالما أن المصالح الامريكية تستفيد من ذلك .

وهناك مجموعة من التصريحات . فنحن نستمع الى حديث عن حقوق الانسان وحقوق الدول ، ومن المدعى أن نرى كيف تمنح مثل هذه السياسة مع الحديث عن الاحترام الحقيقي لحقوق الشعوب وحقوق الدول وحقوق الانسان . واذا ما أريد لنا أن نصدق مثل هذه التصريحات التي تتكرر بنفس الصورة المملة التي تتردد بها الاعلانات التجارية ، فان هذا يعني ان مدونات ومراجع وكتب القانون الدولي وحتى ميثاق الامم المتحدة وجميع المواثيق التي تحمي سيادة الدول ، يجب أن تطرح جانبا . ولكن لا المحاولات الكلامية البهلوانية ولا الحيل الدبلوماسية ، يمكنها أن تخفي حقيقة جوهر مثل هذه السياسة .

ان الضغط والابتزاز في السياسة الخارجية ، أصبحا من الأمور الملموسة في مختلف مناطق العالم . ان العنف السافر يستخدم ضد ايران ، والكل يعلم ذلك . ان تصرفات الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي ، تعرض للخطر ليس فقط سيادة ذلك البلد ، بل سيادة دول أخرى في هذه المنطقة .

ان تزايد الوجود العسكري الأمريكي ، جار الآن في شرق افريقيا حيث انشئت قواعد عسكرية امريكية جديدة هناك . ويحدث ذلك بصورة خاصة في الصومال ، وهي دولة لا زالت لقيادتها مطالب لا أساس لها تتعلق بأراضي دول مجاورة . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد كل التأييد تلك الدول التي ترفع صوتها ضد اقامة مثل هذه القواعد . ومن المؤكد ان من يقدمون اراضيهم لاقامة

قواعد عسكرية امريكية ، يساعدون على تصاعد اوضاع قابلة للانفجار مما ينطوي على مخاطرة كثيرة .

ان صفقة كامب ديفيد المناهضة لمصالح العرب ، قد أسفرت مباشرة عن تزايد التوتر في الشرق الأوسط ، حيث أصبح الوضع مشحوناً بامكانية حدوث تطورات خطيرة غير منظورة وهذا أمر يجب عدم اغفاله . ان هذه الصفقة التي تضر بالمطالب العادلة للدول العربية والحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين العربي الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد له ، ترمي الى الاستجابة الى مطالب اسرائيل التوسعية والى اقامة وجود عسكري امريكي في الشرق الأوسط .

وبعبارة أخرى ، فانه منذ حدوث التواطؤ بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ومصر ، فلقد ابتعد الوضع في هذه المنطقة من العالم أكثر من ذي قبل عن السلام الحقيقي . وللهذا السبب فلقد رفضت الدول العربية اتفاقية كامب ديفيد كما رفضت هذه الاتفاقية كل من يهتم بايجاد تسوية شاملة وعادلة لقضية الشرق الأوسط ، وليس تسوية تفرضها المصالح الامبريالية . وأبلغ صورة ملموسة لذلك ، تلك المقررات الأخيرة الصادرة عن الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة .

وفي منطقة أخرى من الشرق الاقصى ، نجد أن واشنطن تحاول تعزيز مواقفها السياسية والعسكرية مما يزيد من النزعة العسكرية ، تلك النزعة التي لم تخب نيرانها في بعض الدوائر في اليابان . ان بكين تسير على نفس هذا الطريق . ولقد كنا نعتقد أن القيادة اليابانية سوف تبتدى القدرة على ان ترى الأمور على حقيقتها وأنها سوف تنجح في مواجهة النفوذ الخارجي الذي يحاول دفع هذا البلد الى طريق العداء مع الاتحاد السوفياتي ، وهو طريق أدى بالفعل باليابان الى الكارثة .

ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقواتها في أراضي كوريا الجنوبية بما يتعارض مع قرار الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وهي بهذا تشارك حكومة سيول في مسؤولية عدم التوصل الى حل لمشكلة كوريا حتى الآن . انها تعطل تطبيع الوضع في شبه القارة الكورية وتوحيد كوريا على اساس سلمي وديمقراطي دون أي تدخل من الخارج ، وفقا لما اقترحتته حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

ان الولايات المتحدة الامريكية تزيد من حالة عدم الاستقرار في الهند الصينية ، وفي جنوب شرقي آسيا بأكمله . وهنا مرة أخرى فان الولايات المتحدة تتواءم مع السلطات التي ترمي الى الهيمنة في بكين ، والتي قامت بالعدوان ضد جمهورية فييت نام ولا تزال تستفز جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الشعبية وسوف نستمع الى صوت ممثليهم عما قريب من فوق هذه المنصة . ان دولا أخرى في هذه المنطقة تعاني من الضغط المستمر الذي تمارسه بكين وواشنطن .

وفي السنوات الأخيرة ، فان الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية قد حاولت أن تلعب " بورقة الصين " أكثر من مرة . انهم يحبون هذه اللعبة وذلك لكي يستخدموا لصالحهم مطامع بكين التي تنقد نفس سياسة من ينادون باتباع سياسة القوة ويتحدثون عن حتمية حرب عالمية أخرى ، وأؤكد على هذه العبارة مرة أخرى ، حتمية حرب عالمية أخرى .

وفي الوقت الذي تحرص فيه هذه الدول على جعل الصين تسير في ركابها ، فان بكين فيما يخصها ان تسعى الى التقارب معها ، تحاول ادخال هذه الدول في طريق الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي ، رغم أنه من الجدير بالملاحظة ان بلادى تؤيد تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية ، وقد أعلنت ذلك في عدة مناسبات .

وحتى لو طرحنا جانبا التساؤل عن يلعب ، ويلعب بأية ورقة ، فانه يجب علينا أن نؤكد على أن هذه اللعبة هي لعبة خطيرة لانها تعرض قضية السلم للخطر .

ان الحقائق التي سردتها تكفي كي نستخلص نتيجة هي أن الدوافع ذات النفوذ في بعض الدول تود أن تهدد مكاسب سياسة الانفراج التي تحققت ، خاصة في السبعينات ، نتيجة لجهود طويلة ومضنية بذلتها العديد من الدول .

ومنذ وقت ليس ببعيد ، في فيينا - حيث تم التوقيع على معاهدة ( سولت الثانية ) - جرى حديث صريح بين الرفيق بريجنيف ورئيس الولايات المتحدة السيد جيمي كارتر . وقد اعترف الرئيس كارتر بالحاجة الى الابقاء على التوازن الحالي للقوة العسكرية بين الشرق والغرب والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وهذا أمر أقره زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . ولكن كتلة دول حلف شمال الأطلسي - على خلاف ما أعلنته من قبل - تحاول تغيير التوازن الاستراتيجي في العالم لصالحها . وهذا هو السبب الأصلي في تردى الأوضاع الدولية الحالية في العالم .

ومن الخطأ بمكان محاولة اعطاء تفسير آخر للتطورات الدولية ، واتهام السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي باستخدام فكرة لا أساس لها ، هي الخطر العسكري السوفياتي . ان تدهور الأوضاع الدولية تسبب فيه - على ما يزعم البعض - ادخال قوات عسكرية سوفياتية محدودة في أفغانستان . وكما شرحنا من قبل في عدة مناسبات ، فاننا قمنا بذلك لمساعدة شعب أفغانستان لحماية سيادته وصد الهجوم العسكري الموجه الى أراضيه من الخارج ؛ وأكرر الهجوم العسكري من الخارج . لقد قمنا بذلك لمنع ظهور خطر مباشر يهدد أمن الاتحاد السوفياتي على حدوده الجنوبية . لقد قدمنا هذه المعونة استجابة لنداءات متكررة من حكومة أفغانستان . وهذا يتمشى تماما مع أحكام الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان في عام ١٩٧٨ ، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وفي الولايات المتحدة - على ما اعتقد - لزال هناك أفراد وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة . هذا الميثاق الذي يتضمن أحكاما ذات صلة . والآن - بعد أن بدأ الوضع في أفغانستان يعود الى مناكان عليه تدريجيا - سحب الاتحاد السوفياتي بعض قواته العسكرية بالاتفاق مع حكومة أفغانستان . وهناك من يتحدث في الأمم المتحدة عن الانسحاب الكامل للقوات العسكرية السوفياتية . ونحن نرد على ذلك بأن الاتحاد السوفياتي سوف يسحب قواته بالاتفاق مع حكومة أفغانستان بمجرد زوال الأسباب التي

أدت الى ادخال قوات عسكرية سوفياتية في أفغانستان . ولكن ليس قبـــــــــــــــــل ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة أفغانستان قد وضعت برنامجا للتسوية السياسية للوضع في أفغانستان . ومن الممكن تماما تحقيق مثل هذه التسوية على هذا الأساس ، والاتحاد السوفياتي يؤيد ذلك بشدة . ولكن أية محاولات تتعارض مع الحقوق السيادية لأفغانستان سوف تبوء بالفشل . ان حقيقة طبيعة وجوهر الأحداث في أفغانستان وحول هذه الدولة غير المنحازة آخذة في الظهور بصورة متزايدة .

ان الادعاءات التي أطلقت في بعض البلدان الغربية القائلة بأن الاتحاد السوفياتي يزيد من قواته العسكرية بما يتعدى احتياجاته ، لا أساس لها من الصحة . وهناك بعض الخبراء يزعمون ذلك . ان بلادنا تعتقد بأن التوازن الاستراتيجي للقوات في العالم يكفي لحماية أمننا وأمن حلفائنا وأصدقائنا . ان بلادنا لاتصهو الى شيء أكثر من ذلك .

ولنتحدث الآن عن وسط أوروبا ، وهي المنطقة التي يوجد فيها أكبر قدر من القوات العسكرية تواجه بعضها بعضا . ان الاتحاد السوفياتي — على خلاف الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي — لم يزد هناك من قواته العسكرية على الاطلاق . انه لم يضيف جنديا واحدا أو دبابة واحدة أو طائرة الى ما يتوفر لديه هناك . بل على العكس ، فقد خفضها .

أما بالنسبة لمنظومات الأسلحة النووية متوسطة المدى الموجودة في الجزء الأوروبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاننا لم نضعها في أقاليم دول أخرى على الاطلاق . اننا لم نزد من عدد هذه المنظومات والرؤوس النووية الموضوعة فيها ، بل ان مثل هذه المنظومات قد خفضت بشكل ما مؤخرا . والزعماء ، الذين لديهم غرض معين ، ويحاولون أن يخدعوا الناس ، يدركون ذلك تماما . ولكنهم يخالفون الحقيقة ويفنون الرأي العام — بصورة منظمة — بدعايات لا أساس لها من الصحة عندما يتحدثون عن السياسة الخارجية أو القوات المسلحة للدولة السوفياتية . ومثل هذه الدعاية كثيرا ما ترد في هذه القاعة .

وازاء هذه الخلفية ، فانه من الواضح أن من يتحدثون عن الزيادة التي لامثيل لها في بناء قدرات بلدنا الدفاعية هم في الحقيقة يحاولون أن يحولوا الانتباه عن خططهم لنشر

مئات من منظومات الأسلحة النووية الأمريكية الجديدة في أراضي العديد من بلدان أوروبا الغربية .

ولتجنب جولة جديدة من سباق التسلح اقترح الاتحاد السوفياتي اجراء مفاوضات على أساس المساواة واحترام مبدأ الأمن المتساوي . ولازالة العقبات التي وضعها قرار حلف شمال الأطلسي في طريق المفاوضات ، اقترحنا أن تبدأ المناقشات دون تأخير حول مسألة الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا ومسألة منظومات القواعد المتقدمة للولايات المتحدة والعلاقة العضوية بينها . ومن المفهوم أن اتفاقات نهائية سوف تطبق بعد سرعان مفعول معاهدة ( سولت الثانية ) .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لم يحصل على أى رد على مبادرته . انهم يتحدثون عن المقترح السوفياتي ويكتبون عنه ويفيّمونه ، وأحيانا يدعي بأنه غير واضح بل مبهم . ولكن هؤلاء الذين من المفروض عليهم الرد على هذه المبادرة لم يقدموا أى شيء واضح ومفهوم . والسبب ، في ذلك ، هو أن مقترح الاتحاد السوفياتي يرمي الى ايجاد حل حقيقي لمشكلة تعزيز الأمن الأوروبي والى الحيلولة دون تحوّل أوروبا الى ساحة للمواجهة أكثر خطورة ، تكدر فيها كميات ضخمة من الأسلحة النووية وتكون معدّة للاستعمال نهارا وليلا .

وقد يبدو أن التأخير في اعطاء رد بناً على مضمون مقترحنا ، هدفه هو كبت الاستجابة الدولية الايجابية التي أشرت اليها . ونحن نعرب عن الأمل في أن التعقل والأسلوب المسؤول لمعالجة الأوضاع في أوروبا ، سوف يؤخذ بهما . ونود أن نؤكد أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لبدء المحادثات مع شركائه على الأساس العادل الذي أشرت اليه ، وذلك في أى وقت .

وبطبيعة الحال ، فاذا كان هناك غموض فيما يتعلق بمضمون مقترحنا ، فاننا لم نرفض ازالة هذا الغموض عن طريق المشاورات وتبادل وجهات النظر . ولكن من الأهمية بمكان أن المشاركين في تبادل وجهات النظر يجب أن ينضموا اليها حول مائدة المفاوضات في الوقت المناسب بدلا من اضاءة الوقت .

وفي الوقت ذاته ، يجب أن يكون واضحا أن الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو لن يسمحوا باختلال التوازن العسكري الاستراتيجي فيما بينهم وبين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي . ان أية حسابات تهدف الى مثل هذا الاخلال ، يجب طرحها جانبا .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان أخرى في المجتمع الاشتراكي ، لم يعملوا أبدا ولن يعملوا على تحقيق تفوق عسكري ، ولم تكن لهم ولن تكون لهم عقيدة الاستراتيجية الا اذا كانت عقيدة دفاعية . وقد قال ليونيد ايليتش بريجينيف مرة أخرى بكل وضوح في خطابته الأخير في مدينة ألما آتا :

” ان السياسة الخارجية لبلدنا سياسة سلم واضحة وشريفة ليست موجهة ضد أحد ؛ ونحن لا نتعدى على أرض أحد ولا نتدخل في الشؤون الداخلية لأحد ، ولكننا سنعمل دائما على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا المشروعة ” .

ان حب السلام ميزة كامنة في السياسة الخارجية للاشتراكية على أساس أنه لا توجد في النظام الاشتراكي طبقات لها مصالح في الحرب . أن عالما من غير حروب ، كما قال لينين ، هو المثل الأعلى للاشتراكية .

ان المصدر الذى تستمد منه البلدان الاشتراكية الثقة في قوتها ، هو التطابق في أهدافها وهي بناء مجتمع جديد ، والدفاع عن قضية السلام . وتحقيقا لهذا الغرض ، فان تحسين علاقات المساواة الكاملة والوحدة الأخوية والمعونة المتبادلة بين الرفاق والتعاون المثمر في جميع مجالات الحياة ، يعتبر أمرا في مقدمة الأمور التي تسترعي انتباه هذه البلدان وهو ما أدت اليه من جديد نتائج الاجتماعات التي عقدت في القرم في الصيف الماضي بين ليونيد ايليتش بريجينيف وزعماء الأحزاب والدول الشقيقة .

ان الاتحاد السوفياتي والمجتمع الاشتراكي ، كانا في طليعة النضال من أجل الأمن الدولي ، ومع ذلك ، فاننا لا ندعي لأنفسنا احتكارا في هذا المجال . وسوف نقف في نفس الخط مع جميع الدول التي تسلك سياسة ثابتة تهدف الى السلم وترمي الى تفادي التهديد بحرب عالمية أخرى، وتسلك سياسة الانفراج .

ان الأعمال الملموسة للبلدان الاشتراكية ، توضحها مجموعة كاملة من المبادرات ، وبصفة خاصة تلك المقدمة منذ الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذه المبادرات هي : المقترح الذى تقدم به اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأعضاء في حلف وارسو بعقد مؤتمر على مستوى عال لجميع رؤساء دول مناطق العالم كلها لمناقشة المشكلات المتعلقة بالقضاء على جميع بوئر التوتر الدولي ولتجنب الحرب . التدابير الرامية الى كبح سباق التسلح والى نزع السلاح وتعزيز السلم في أوروبا والعالم أجمع وهي الواردة في الاعلان الذى أعتمد في نفس الاجتماع . مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق باجراء مفاوضات بشأن الأسلحة متوسطة المدى في أوروبا وذلك للصلة الوثيقة مع منظومات الأسلحة الأمريكية الموجودة في قواعده متقدمة . الانسحاب الذى تم أخيرا من جانب الاتحاد السوفياتي لـ ٢٠ جندى وألف دبابة وعتاد آخر من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهي عملية تمت بالفعل . المقترح الذى تقدمت به البلدان الاشتراكية في محادثات فيينا ، والذى يوصي مع خطوات أخرى بتخفيض الأفراد العسكريين



الأمريكيين بمقدار ١٣٠٠٠ والأفراد العسكريين السوفيات بمقدار ٢٠٠٠٠ بالإضافة إلى قوة الطوارئ العسكرية السوفياتية التي تم سحبها من جانب واحد من إقليم الجمهورية الديمقراطية الألمانية؛ وسحب بعض الوحدات العسكرية السوفياتية من أفغانستان.

ان مقارنة بين قائمة هذه المبادرات التي تقدمنا بها في العام الماضي وحده وبين سجل منظمة حلف شمال الأطلسي، تكشف فورا عن التناقض بين الخطتين الأساسيين في السياسات العالمية. ان الحقائق واضحة في ذاتها وتظهر أى خط سياسي يتفق مع تطلعات الشعوب، وأى خط يتناقض معها.

وبطبيعة الحال، فانه يبدو صعبا خلق صورة محرّفة لسياستنا الخارجية لدى الشعوب. ان الاعلام الكاذب، وديهي وقبل كل شيء والافتراء الموجه ضد سياستنا، يرتدان على أولئك الذين يلجأون اليهما.

وفي الوضع الحالي للعلاقات الدولية وحيث تعتبر سياسة الانفراج اختبارا صعبا وحيث يتزايد خطر الحرب، فانه من الضروري أن نضع الجهود لوقف مجرى هذا التطور. وحيث اننا كانت الخطوات الأولية ليست هي الخطوات الجذرية الممكنة، فانها ستكون مع ذلك خطوات يمكن أن تعطي روحا منشطة للمناخ السياسي الدولي.

وانطلاقاً من ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يقترح ان ندرج على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة ، بندا هاما وملحا بعنوان " تدابير ملحة معينة للتخفيف من خطر الحرب " . وسنقدم للجمعية مشروع قرار في هذا الشأن لكي تدرسه .

وما نقترحه هنا هو أن نعتد في المستقبل القريب العاجل التدابير الآتية :

أولاً ، خطوة هامة ان تكفل الدول الاعضاء في الاحلاف العسكرية عن توسيع التجمعات السياسية العسكرية الموجودة بقبول اعضاء جدد ، وان تكفل البلدان غير الاعضاء في تلك التجمعات عن الانضمام اليها ، وعلى جميع الدول دون استثناء ان تتحاشى اى عمل من شأنه أن يؤدي الى اقامة تحالفات عسكرية جديدة ، أو اعطاء وظائف عسكرية لمنظمات اقليمية ليست لها مثل هذه الوظائف في الوقت الحاضر .

وفي نفس الوقت ، فان التصريحات التي ادلى بها الاتحاد السوفياتي بصورة متكررة والتي ادلت بها الدول الاشتراكية الاخرى ما زالت على حقيقتها كاملة ، واعني بها التصريحات المتعلقة بحل منظمة حلف وارسوا اذا ما قررت كتلة منظمة حلف شمال الاطلسي الشيء ذاته ، على ان يتم تصفية المنظمات العسكرية للمجموعتين كخطوة أولى ، وأن نبدأ ذلك بتخفيض متبادل في الأنشطة العسكرية .

ثانياً ، انه من الضرورة بمكان لجميع البلدان وبصفة خاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، والبلدان التي تربطها بها اتفاقيات عسكرية ان تلتزم بعدم زيادة قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية اعتباراً من تاريخ معين ، وليكن الاول من كانون الثاني /يناير من العام المقبل ، كخطوة أولى نحو تخفيض قواتها فيما بعد .

ثالثاً ، انطلاقاً من أن مبدأ الابرام المبكر لاتفاقية مائة تشترك فيها جميع الدول النووية وغير النووية سيكون مفيداً في تدعيم ضمانات الامن للبلدان غير النووية ، فان الاتحاد السوفياتي مستعد لدراسة الحلول الممكنة الاخرى لهذه المشكلة ، بشرط ان تنهج الدول النووية الاخرى نهجاً مماثلاً ، ونحن نناشد البلدان النووية ان تدلي بتصريحات علنية ورسمية مشابهة لتصريحنا تتعلق بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد دول غير نووية لا توجد اسلحة نووية على اراضيها . ان مثل هذه التصريحات اذا ما خدمت الهدف المذكور اعلاه يمكن ان تدعم بقرار يتخذه مجلس الامن .

وفي نفس الوقت فان الاتحاد السوفياتي يؤكد من جديد انه لن يستخدم أبدا الاسلحة النووية ضد تلك البلدان التي تنازلت عن انتاج وحيازة مثل هذه الاسلحة النووية ولا توجد هذه الاسلحة على اراضيها .

رابعا ، اننا على قناعة بأنه من الواقع تماما اننا سوف نصل الى نهاية ناجحة في وقت قصير في شأن عقد معاهدة دولية للحظر العام والكامل للتجارب النووية وذلك اذا ما أبدى شركائنا في المفاوضات ، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفس الاستعداد .

ولتحقيق ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يقترح ان تعلن جميع الدول النووية عن استعدادها - في خلال عام واحد اعتبارا من تاريخ يتفق عليه فيما بينها - للتخلي عن اجراء اية تجارب أو تفجيرات نووية ، والهدف من ذلك ان يكون هناك فترة سماح مدتها عام تجري خلالها المفاوضات لتحقيق حل اكثر جذرية .

ان تنفيذنا سريعا لكل هذه التدابير سينزع طابع الخطورة عن بعض المشكلات في العلاقات الدولية ، ويمكنه ان يكون أداة فعالة في تخفيف عبء الانفاق العسكري للدول ، وتدعيم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، مما يخلق شروطا ايجابية من أجل تحقيق تقدم في حقل الحد من سباق التسلح .

اننا لنأمل ان تؤيد الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الاقتراحات وأن توليها الدراسة المتأنية .

وفي ظل الظروف الدولية الراهنة ، فان الاتحاد السوفياتي يعتبر انه لزاما على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تكثف من جهودها على جميع الجبهات الرئيسية للكفاح من أجل السلام ، كذلك ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما فعل من قبل ، سيواصل ويعمق الحوار ، ويتعاون مع جميع الدول التي تبدي ارادة سياسية لتحقيق ذلك .

وبالمناسبة ، وفيما يتعلق بالحوار ، فان هذه عبارة قد كثر استخدامها في الوقت الحالي ، وهناك طريقة من التفكير تقول بأنه اذا لم يكن هناك شيء يعجبني في سياسة دولة من الدول ، فاني لن اتحدث معها . وفي رأينا ان مثل هذه العموميات والنزوات قد أدينت بحق ، ولا يجب ان يكون لها مكان في السياسات .

وفي الدورة الحالية ، فاننا نعتقد انه من الضروري ان نذكر بقرارات الامم المتحدة التي لم يتم تنفيذها بعد ، والاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ودول اخرى ويجب كذلك ان نبين وجهات نظرنا بشأن تدعيم فعالية الجهود في قطاعات محددة من هذا الكفاح التاريخي . ووصولاً الى ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يقدم الى هذه الدورة مذكرة بعنوان " من اجل السلم ونزع السلاح ، من اجل ضمانات الامن الدولي " ، وستحصلون سياد تكم حالاً على هذه المذكرة ان لم يكن الكثير قد حصل عليها بالفعل .

ليست هناك حاجة لكي نبرهن على ان أخطر تهديد للمسلم على كوكبنا يكمن في السباق من أجل التسليح النووي . ومع ذلك فان هناك حاجة لأن نقول المرة تلو الاخرى انه من غير الممكن ان نقبل موقفاً يعيش فيه البشر تحت عبء التهديد المستمر بحدوث كارثة نووية .

ونحن ان نعترف بتعمد مشكلة نزع السلاح النووي فلا يجب ان نقبل خط من لا يريدون مجرد مناقشتها . ان الانسان عليه ان يحل هذه المشكلة الملتهبة . فالانسان هو الذي اخترع السلاح النووي ، وهو الذي يستطيع ، بل يتحتم عليه ان يجرمه ويدمره . وليس هناك شك في ان تفكير الانسان أقوى من قبضته .

ومع ذلك ، فإن الحقيقة الراسخة هي أن المفاوضات التي اقترحتها الاتحاد السوفياتي لانتهاء انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ولتخفيض مخزوناتها بشكل تدريجي حتى يتم القضاء عليها تماما لن تبدأ نتيجة للموقف السلبي لبعض الحكومات ، ونحن نؤيد البدء في هذه المحادثات بأسرع ما يمكن وأن تتخذ الحكومات المعنية موقفا جادا ومسؤولا منها حتى يمكن تطبيق المقرر ذي الصلة الذي اتخذته دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

ان ابرام الدول لاتفاق بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، لعل جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقضية السلم والوفاق . وفي بيانات عدة ألقيت من على هذه المنصة ، أكد الاتحاد السوفياتي مرارا وتكرارا ، على أهمية مثل هذا الاتفاق ، وعلى قرار الجمعية العامة الصادر في ١٩٧٢ " بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية " . وفي الوضع الراهن فان واجب الأمم المتحدة هو أن تؤيد الاتمام السريع للجهود التي تبذل في هذا الحقل ، ان أنه أصبح أكثر حتمية عن ذي قبل .

وللاقلال من خطر الحرب النووية ، فانه من الأهمية الحتمية أن نوقف النمو المتزايد للقدرات الاستراتيجية للدول وأن نخفض كميا ونوعيا منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهل يمكن لأحد أن ينكر أهمية سريان المعاهدة السوفياتية الامريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ؟ لذا ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد للتصديق على معاهدة سولت الثانية والالتزام الصارم فيما بعد بجميع أحكامها . ان نية الاتحاد السوفياتي كذلك هي أن يشارك في المفاوضات الخاصة بالمزيد من الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها ، مع الاحترام الصارم لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ .

لكنه قد لا يكون خارجا عن الموضوع أن نقول في هذا الصدد انه بالرغم من أن المعاهدة لم يبدأ سريانها بعد فان الجانب الامريكي يضع لغما تحتها منذ الآن في شكل خطة من شأن تطبيقها أن يستبعد من اجراءات التحقق الملازمة عددا كبيرا من منظومات الصواريخ النووية الاستراتيجية .

والآن ، في الوقت الذي تزداد فيه ترسانات الصواريخ النووية للدول المختلفة ، فـان مسألة وضع واعتماد تدابير أكثر ثقة للحيلولة دون امكانية وقوع حرب ، أو استخدام الأسلحة النووية

بشكل غير مسؤول ، أصبحت أكثر خطورة الآن عن أى وقت مضى ، وان الانذارات النووية غير الحقيقية المتكررة في قوات الولايات المتحدة الأمريكية المسلحة يعطي مجالاً للتفكير الجاد في هذا المصدر .

الواقع ، أن حقيقة أن الانذار كان خادعا وغير صحيح ، تمعرف فيما بعد في وقت متأخر . وهذا بالتأكيد لا بد أن يؤدي الى نتائج محددة .

ان مثل هذه الأشياء لا يجب أن تحدث ، اذا ما كانت قيادة دولة ما تتعامل مع كل المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية باحساس من المسؤولية .

لقد كان موقف الاتحاد السوفياتي على الدوام هو أن تدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يكون موضع اهتمام مستمر ودائم . ان عدم اظهار أن نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية يمكن أن يستخدم كقناة لنشر الأسلحة النووية ، أمر يحمل في طياته عواقب وخيمة وأكثر سلبيه .

ان خطوة هامة ستكون قد اتخذت اذا ما تم التوصل الى افاق دولي بشأن عدم وضع أسلحة نووية على أراضي البلدان التي لا توجد فيها مثل تلك الاسلحة في الوقت الحالي ، بغض النظر عما اذا كانت هذه البلدان أو لم تكن من حلفاء أية دولة نووية . ومع ذلك ، ونتيجة لمعارضة بعض القوى فان أقل ما يمكن أن يقال ان تقدم المفاوضات بشأن هذه المسألة كان بطيئا .

ان القوة المهلكة لبعض وسائل الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية لا تقل اذا ما قارناها بالقوة المدمرة الهائلة للأسلحة النووية . ان المفاوضات الخاصة بحظرها قد استمرت لسنوات طويلة ، وان المسافة التي تفصل بين التوصل الى نقطة النهاية ألا وهي توقيع اتفاقية دولية متعلقة بهذا الأمر ، لا تزال طويلة كما كانت منذ بدايتها . ولا يمكن تخطي المسافة الباقية بدون ارادة صارمة ومجهودات نشطة من جانب جميع المشاركين في المفاوضات . ونحن من جانبنا كنا ولا نزال نعمل جاهدين من أجل التوصل الى هذه الغاية .

ان الاتحاد السوفياتي - كالمعتاد - يؤيد تماما تنفيذ الاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة البكتريولوجية ، ولقد كان ولا يزال مخلصا لروح ونسب الاتفاقية التي تشكل تدبيرا من تدابير نزع السلاح الحقيقية .

ان ممثلي مراكز عسكرية يدعون أحيانا أن الاتحاد السوفياتي دائما لا يحترم الالتزامات التي يتعهد بها بمقتضى الاتفاقات الدولية . لكن مثل هذه الادعاءات ماهي الا خدعة قديمة قدم الأزل . ان تحليل ادعاءاتهم واضح على النحو التالي : اذا ما أريد خداع الشعوب ، فليكن الخداع عظيما حتى يمكن أن يكون مؤثرا . لكن في الصراع بين الحق والباطل ينتصر الحق دائما في المدى الطويل . ان الاتحاد السوفياتي لم يخرق ولا اتفاق دولي واحد ، وليس في نيته أن يفعل ذلك .

ان أولئك الذين يلجأون الى مثل تلك الادعاءات ، انما يحاولون أن ينسجوا كفا سميكاً يغطي أعمالهم البغيضة . أنظروا الى ما يجري في البلد الذي يسترسل ممثلوه في مثل هذه البيانات ، فالخطط تناقش فعلا هناك لبناء مصانع جديدة لانتاج الأسلحة الكيماوية . ولقد قلت ان تلك الخطط تناقش هناك ، ولكن كي أكون أكثر توضيحا يجب أن أقول انها تناقش هنا ، وهذا يجري في الوقت الذي يجلس فيه مندوبو نفس تلك الدولة على نفس مائدة المفاوضات التي تناقش فيها مسألة حظر الأسلحة الكيماوية .

وكم من مرة اشتكى الاتحاد السوفياتي من عدم تنفيذ هذه الاتفاقات من قبل أولئك الذين يوجهون هذه الاتهامات الى الاتحاد السوفياتي . ان أولئك الموجهة اليهم تلك الكلمات ليعرفون ذلك جيدا .

ان مثل تلك الأشياء ماهي الا محاولات لالقاء ظلال من الشك على موقف الاتحاد السوفياتي تجاه التزاماته الدولية .

ان العالم ليس محصنا ضد امكانية ظهور أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة الدمار الشامل في مستقبل ليس بعيد . ان هذا يشكل اليوم خطرا محمدا ، لأن القوى التي ظهرت ، تسعى الى تحقيق تفوق عسكري . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد اتخاذ تدابير اضافية لضمان ابرام اتفاق دولي لحظر تطوير أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وكما أن ابرام مثل هذا الاتفاق ضروري كذلك لا بد من اعتماد اتفاقات خاصة بشأن أنواع بذاتها من تلك الأسلحة .

ان الحذر والمثابرة مطلوبان في الكفاح ضد أسلحة النيوترون ، تلك الوسائل البربرية الفتاكة . ان موقف بلدي الذي أعلن في الماضي وهو ألا يبدأ إنتاج أسلحة النيوترون ما لم تفعل الولايات المتحدة نفس الشيء ، مازال قائما وينطبق أيضا على احتمالات إنتاج مثل تلك الأسلحة في أية دولة أخرى .

وبشكل موضوعي هناك أساس للاتمام المبكر بشأن ابرام اتفاقية تحظر نوعا من أنواع أسلحة التدمير الشامل ، وهي الاسلحة الاشعاعية . وبسبب معارضة بعض الدول ، فان مسألة الأسلحة المسماة بالتقليدية ، قد تركت فعلا خارج نطاق المفاوضات المحددة . ان حل مثل هذه المسألة يجب أن ينتقل بسرعة الى حيز التطبيق العملي . ان ممثلي بعض البلدان نجدهم يتحدثون باستمرار وبرغبة صادقة عن هذا الموضوع ، بينما هم في نفس الوقت لا يفعلون شيئا لتسهيل التوصل الى اتفاق .

ان خطر الحرب ، يمكننا أيضا أن نقلل منه الى حد كبير ، وذلك بتجديد ووقف سباق التسلح في المناطق الجغرافية المحددة أيضا ، وهذا ينطبق أولا وقبل كل شيء على أوروبا حيث أن التطورات التي وقعت فيها كان لها على الدوام أثر خاص على الشؤون الدولية .

ان الاتحاد السوفياتي ، مثل البلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي ، يربي الى ضمان الاستمرار في العملية التي بدأها المؤتمر الأوروبي وتنفيذ جميع أحكام ومبادئ الوثيقة الختامية التي اعتمدت في ذلك المحفل .

وبصفتنا الدعاة الأقوياء للمبدأ اللينيني الخاص بالتعايش السلمي ، فقد عملنا على الدوام على ألا تنهار علاقاتنا مع دول ذات نظام اجتماعي مختلف بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، واننا نتوقع من تلك الدول أن تحذو ونفس الحذو ، والواقع ان الغالبية العظمى منها تقيم علاقاتها معنا في هذا الاطار .

ان الطريق لحفظ ودعم السلم في أوروبا وخفض احتمالات المواجهة العسكرية على القارة ، قد اتضح بحق في آيار/ مايو الأخير في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في حلف وارسو ، كما اتضح أيضا خلال المحادثات الأخيرة التي جرت بين الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف والرئيس الفرنسي جيسكار ديستان والمستشار الألماني هيلموت شميت .



وفي سلسلة الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الاشتراكية فيما يتعلق بأوروبا ، فان تلك المبادرة التي توصلت اليها جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي بشأن عقد اتفاقية بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو التقليدية ، تحتل مكانا بارزا . وهل هناك انسان يناضل من أجل السلم يعارض هذا الاقتراح ؟

ان البلدان الاشتراكية قد خطت خطوات ، وقد تم بعضها مؤخرا ، توفر أساسا قويا للتوصل الى اتفاق في محادثات فيينا بشأن خفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا . ان النجاح في ذلك العمل يعترضه أولئك الذين لا يريدون التخلي عن محاولاتهم في التفوق على حساب المصالح الأمنية لدول حلف وارسو .

ان عقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا ، موضوع له أهميته القصوى ، واننا نعبر عن أملنا في أن تسهم جميع الدول المعنية في تحقيق هذه الفكرة ، وانها لفكرة طيبة . ان دورا هاما في تحقيق اتفاقية عامة بشأن الدعوة الى المؤتمر والأموال التي سوف يبحثها هو الدور الذي يقوم به ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر الأوروبي والمجتمعون الآن في مدريد . واننا نأمل في أن يكون الاجتماع عمليا وأن يتوج بنتائج ايجابية بشأن جميع أقسام الوثيقة الختامية لهلسنكي . واننا نحث جميع البلدان الأخرى لكي تنهج نفس النهج الايجابي بالنسبة لاجتماع مدريد .

ان مسألة تخفيف حدة التوتر في المحيط الهندي ، تزداد أهمية . ان الاتحاد السوفياتي قد أيد على الدوام مبادرة الدول الساحلية لكي يحول المحيط الهندي الى منطقة سلم . ومن أجل تنفيذ تلك المبادرة فاننا سنواصل تعاوننا مع جميع الدول المعنية ، ومن بينها تلك الدول التي تشارك في المؤتمر الدولي بشأن المحيط الهندي المزمع عقده في ١٩٨١ . وان نفس الهدف يمكن أن يتحقق عن طريق استئناف المحادثات الأمريكية السوفياتية ، التي أوقفتها الولايات المتحدة ، وهي المحادثات المعنية بالتحديد والخفض التالي للأنشطة العسكرية في ذلك المحيط . اننا مستعدون في أي وقت للجلوس مع الولايات المتحدة على مائدة واحدة من أجل استمرار التفاوض بشأن ذلك الموضوع .

ان بلدان حلف وارسو تؤيد مناقشة مسألة تحديد وخفض مستوى الوجود العسكري والأنشطة العسكرية في اطار الأمم المتحدة ، سواء كان ذلك في أى من المحيطات الهندي أو الاطلسي أو الباسيفيكي أو في البحر الأبيض المتوسط أو في الخليج الفارسي . ان الاتفاقات في ذلك المجال ، سوف تخدم مصالح السلم والاستقرار بالنسبة الى الموقف الدولي . ان الاتحاد السوفياتي مستعد في أى وقت للتفاوض بشأن هذا الموضوع مع الدول المعنية .

ولقد حاولت الأمم المتحدة أكثر من مرة تحقيق قرارات متفق عليها بشأن خفض الميزانيات العسكرية للدول . ومع ذلك ، فانها في كل مرة واجهت معارضة كبيرة لذلك وقد استخدمت جميع أساليب الخداع هنا لاجل أى تقدم نحو الاتفاق في هذا المجال الهام للغاية .

ونتيجة لذلك ، فان المخصصات العسكرية للدول قد تزايدت عاما بعد عام . وعمدت بعض الحكومات الى أن تأخذ من المبالغ التي يبدونها مسدود والضرائب مبالغ متزايدة لتمويل انتاجها العسكري . ويحدث هذا في وقت يعاني فيه مئات الملايين من البشر في العالم من المجاعة وعدم امكانهم الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية أو المسكن المناسب . ان الموارد التي يمكن أن تستخدم لصالح البشر ، يستهلكها سباق التسلح . وللأسف ، فان الأمم المتحدة لا يمكنها حتى الآن أن تقول كلمتها في هذا المجال ، وهي تملك امكانيات الحديث اليوم .

والآن مثل أى وقت مضى ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد لمواصلة المفاوضات بشأن الخفض الملموس بأرقام مطلقة أو بنسب مئوية في الميزانيات العسكرية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالاضافة الى الدول الأخرى التي لديها امكانيات اقتصادية وعسكرية كبيرة . ونحن مستعدون أيضا للتوصل الى اتفاق بشأن المبالغ التي ستخفيضها كل دولة من ميزانياتها العسكرية على أن تخصص هذه المبالغ للمعونة الاقتصادية المتزايدة للبلدان النامية .

ان الاتحاد السوفياتي يعتقد ان الاستعدادات يجب أن تتم لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والمزمع عقدها في ١٩٨٢ . ان تلك الدورة يجب أن يتبعها مؤتمر عالمي لنزع السلاح يضمن دراسة متعمقة لموضوعات نزع السلاح لا تسفر عن توصيات فقط . وانما تسفر عن قرارات تنفذها الدول بأجمعها دون أى استثناء .

يجب أن ينفذ تنفيذنا كاملا وبلا أى استثناء اعلان الامم المتحدة بشأن اعطاء الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة والذي اعتمد منذ عشرين عاما بمبادرة من الاتحاد السوفياتي .  
اننا نرحب بمولد دول مستقلة جديدة خلال هذا العام .  
وفي افريقيا الجنوبية ، ها هي جمهورية زيمبابوى قد ولدت من خلال نيران النضال الطويل لشعبها الشجاع . اننا على ثقة من أنه سيأتي اليوم الذي سينال فيه شعب ناميبيا كذلك حريره واستقلاله .

يجب أن نفعل كل ما في الامكان لتقرب اللحظة التي نحتفل فيها في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالانتصار النهائي على ذلك الوحش الذي قتل الملايين ، واستغل بلا رحمة ولعدة قرون شعوبا كثيرة ، ألا وهو الاستعمار .

لقد أظهر الاتحاد السوفياتي دائما احترامه للتطلعات الشرعية للدول التي حررت نفسها من نير الاستعمار ، ولقد قامت علاقات طيبة فيما بين بلادى وبين أغلب تلك الدول . واننا لنسجل بارتياح الدور المتزايد الذي تلعبه هذه الدول في السياسة الدولية ، ونقدر الوجهة السلمية والمعادية للامبريالية التي تتخذها حركة البلدان غير المنحازة .

لقد أيدت بلادى باستمرار رغبة البلدان النامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادى وحقوقها الثابتة في التصرف في مواردها الطبيعية والمطالب الشرعية لتلك البلدان الرامية الى اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة المنزهة عن كل تمييز .

ان مشكلات البشرية تبرز بشكل متزايد في آفاق الاهتمامات الواسعة في زماننا هذا ، وسأذكر واحدا منها بصفة خاصة وهو الحفاظ على طبيعة الكرة الأرضية .

ان الاتحاد السوفياتي يريد أن يرى الانسان وقد أعطى مزيدا من العناية والاهتمام للطبيعة ، وأن يرى الموارد الطبيعية وقد استخدمت فيما يحقق مصالح كل الدول على أساس علمي . ومع ذلك ، فمن المعروف أن موارد مادية وفكرية هائلة قد حادت عن حل هذه المشكلة ، وتستخدم في سباق التسلح ، وأن ضررا مدورا قد لا يكون فيه رجعة — على كل البيئة الانسانية سوف ينشأ عن الانشطة العسكرية للدول ، مثل تجارب انواع الاسلحة المختلفة وخاصة الأسلحة النووية ، وتخزين العوامل الكيميائية السامة ، دع جانبا تلك الكارثة التي ستسببها حرب نووية ليس فقط بالنسبة للبشر وانما أيضا بالنسبة للطبيعة بشكل عام .

والأم المتحدة ملتزمة بمهمة أساسية وهي لفت انتباه دول العالم نحو مسؤولياتها التاريخية في الحفاظ على طبيعة الكوكب كشيء ضروري لحياة الأجيال الحاضرة والمقبلة ، وأن تسهم في تنمية التعاون الدولي في هذا المجال . ولقد قدمنا مشروع قرار في هذا الصدد لكي تنظره الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان آراءنا واقتراحاتنا المحددة ، بشأن تدابير هامة يجب أن تتخذ في الوضع الحالي ، انما تنشأ من الطبيعة السلمية لسياسة الاتحاد السوفياتي . ونحن مقتنعون بأن هناك امكانيات حقيقية للحد من خطر الحرب ولوضع السلام الدولي على أساس أكثر قوة . ان هناك قوى يمكنها أن تفضل ذلك لان رغبة الشعوب وسياسات الدول ، وليست الأقدار ، هي التي تحدد اتجاه التطورات في العالم .

انه ما من سياسي مسؤول في العالم يمكن أن يظل غير مكترث بالطريق الذي تنتهجه تلك الدول التي اصبحت الحرب عاملاً مسيطراً فيها . وفي الواقع فانه حتى بالنسبة للدولة التي تستضيف مقر الامم المتحدة ، فاننا نستمع فيها هنا وهناك الى دعاية ضخمة للحرب النووية ، دعاية تشن أمام أعين الجمهور . لكنها مسألة ليست متعلقة بالدعاية وهداها ، فان خطط لمثل هذه الحرب توضع وتناقش ، وكل ذلك يتم على المستوى الحكومي .

وفي هذا الجو العسكري المحموم الذي انتشر في الولايات المتحدة مؤخرًا ، فان المجال يضيق حتى لا يكاد يترك مجالاً لتقييم الوضع الدولي تقييماً معقولاً وحكيماً .

ان الامم المتحدة ستكون على حق اذا ما حذرت أولئك الذين يريدون تصعيداً خطيراً في الموقف يتسم بالتوتر وبهستيريا الحرب . وسيكون من الأجدى أن نقول لأولئك المسؤولين عن مثل هذا الموقف ، "أيها السادة لا تدفعوا الصخرة من قمة المنحدر ، فقد لا تستطيعون ايقافها فيما بعد" . ان انقاذ البشرية من الحرب ومن ويلاتها هو الهدف الذي يجب أن توجه اليه جهود البشرية وليس الى الحرب . وانما ما اتخذت الجمعية العامة هذا الموقف ، فانها ستضيف صفحة براقة الى تاريخ العالم الحديث .

ورغم كل الخلافات في النظم الاجتماعية وفي مستويات التنمية الاقتصادية والسماوات الوطنية والمصائر التاريخية في الدول الممثلة في الامم المتحدة ، فان كل الشعوب تريد أن تعيش واثقة في

مستقبلها . وما من دولة او حكومة ، اذا ما كانت تعبر عن تطلعات ورغبات شعبيها ، يمكن أن تقف بعيدا عن النضال من أجل نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر من أجل السلام . ان هذا هو المبدأ الذي ينطلق منه الاتحاد السوفياتي .

” وسوف نستمر في عدم ادخار أي جهد ، كما قال ليونيد برجنيف ، للحفاظ على الانفراج وعلى كل شيء ايجابي تم تحقيقه في السبعينات للسير في اتجاه نزع السلاح واحترام حق الشعوب في التنمية الحرة المستقلة ، والحفاظ على السلام وتدعيمه ” .

ان بلادنا ومثليها مستعدون للاشتراك ، بشكل بناء ، في عمل هذه الدورة والاسهام في نجاحها .

السيد رومولو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان وفد بلادى  
ينضم الى زملائنا لتهنئتك على انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .  
ان انتخابكم ينطوى على اشارة بصفاتكم الشخصية البارزة ، كما أنه يشرف بلدكم العظيم الذى تميز  
دوره في المجتمع الدولي بوضوح الرؤية وبالديناميكية في خدمة قضية السلام في مرحلة صعبة من  
تاريخنا المعاصر .

ان الأمم المتحدة باختيارها الراجح لسعادة البارون روديفر فون فيخمار ، قد دارت دورة  
كاملة غيرت من الاوضاع . فان أحد مواطني " دولة معادية " قد أختير لادارة مداولات المنظمة فسي  
وقت بدت فيه الحاجة واضحة الى التخفيف من حدة المنازعات ، والى تشكيل حقيقة الاوضاع بحيث  
تتمشى مع رغبتنا في احلال السلام .

ان هذا الوضع لينطوى على بعض من سخريه القدر . فلسنوات عديدة نادى وفد بلادى  
بازالة كل اشارة في الميثاق الى الدول المعادية . ومهما كان مقدار النبل الذى يمثله الميثاق ،  
ولا شك في ذلك ، الا أنه لا يخلو من النقائص وهذا أمر من المؤكد ابرازه .  
واليوم ، فاننا نشعر بسعادة مزدوجة . فنحن بصورة غير مباشرة قد نصفنا في مطلبنا ،  
ونحن على يقين من أن الرئيس الجديد سوف يبدى الصفات التي جعلت من بلاده احدى الدعائم  
القوية في صرح السلم الذى نسعى جميعا الى تشييده .

وفي هذا السياق ، فان الرئيس السابق للجمعية العامة سعادة السيد سليم أحمد سليم  
قد قدم اسهاما هاما نقدره خيرا تقدير ، ونحن نعرب له عن أحرّ تهانينا .  
اننا نرحب بعضوية زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين في المنظمة العالمية ، ونتطلع الى  
اسهامهما البناء في أعمال هيئة الأمم المتحدة .

وفي الطبيعة لا يجد من يتسم بالدوام أكثر من دورة الفصول . وفي الشؤون الانسانية ،  
فان التيار يبدو كما لو كان يتبع نفس الدورة الموسمية . ان ربيع الانفراج القصير قد ولى وأصبحنا  
نواجه اليوم فصل شتاء جديد يعمه جليد الحرب الباردة بما فيها من آثار مخيفة على مستقبل الانسان  
وهي آثار لا مثيل لها في فترة ما بعد الحرب العالمية الماضية .

ان وفد بلادى يتحدث اليكم اليوم دون يأس ، ولكنه يشعر بقلق بالغ . فنحن نعيش اليوم

استمرارية تتوالى فيها الحروب الباردة في شكل متاهات لا يبد وأننا نستطيع الخروج منها . اننا نواجه اليوم حقائق مرّة ، ومن سخرية القدر أن نتواجد في قاعة قدّر لها أن تكون ساحة للتوفيق بين المصالح المتضاربة ، نتواجد في قاعة يحيل بنا فيها جو من الشك كضباب كثيف لا نتيبـــــــــــــــــ فيه لمريقتنا .

وفي السنة الماضية ، عرضت علينا مشاكل هامة لا تزال في مكان الصدارة ضمن اهتمامتنا . وأول طريق مسدود ، يتعلق بموضوع الحد من التسلح والحد من الاسلحة النووية وعدم احراز أى نجاح في مجال الخفض المتوازن والمتبادل للقوات والتعقد الانحيافي لمشكلة عدم انتشار الاسلحة النووية . والثاني هو انعدام الدفعة والتقدم في بدء العقد الثالث للتنمية ، وهو من الأمور التي تثير قلقنا . وأخيرا ، عدم قدرتنا على ايجاد حلول للمشاكل الشبيهة بحريق الغابات بكل ما تنلوى عليه من امكانات خييرة لاشعال نار حرب ذات أبعاد عالمية .

ان تاريخ جهود الانسان في مجال نزع السلاح ، طويل ومزعج . ان نفس التاريخ يعلمنا انه عند ما تخفق مثل هذه الجهود فمن المحتم انهما سوف تؤدى الى نزاع مأساوى علني . ان مشكلة اليوم ذات طابع مختلف ، فان السلاح لم ينتج بنفس القدر الذى ينتج به اليوم . وبغض النظر عن السيناريو البارع والذكي المتعلق بامكانات البقاء بعد مذبحة نووية ، فلا يوجد من يجرؤ على التأكيد بأن حضارة الانسان نفسها سوف تبقى . وما من شك في أن كوكبنا سوف يبقى ولكنه سوف يبقى محلقا في الفضاء دون هدف كالنجم الذى خبا وهجه .

ان الخوف يفقد المرء عقله ، ولكنه في كثير من الاحيان يكون كنظام انذار طبيعي . واذالم نتجنب ما نخشاه فقد نجد انفسنا ، ان لم نكن بالفعل من الآن ، على أعتاب سباق جديد للتسلح أخطر ونصبح سائرين في طريق مؤد الى دمار عالمي شامل .

اننا نحيا حماقتنا . ان نبوغ الانسان الذى قاده الى محاولة غزو الفضاء ، يطبق بنفس الحماس للتدمير الذاتى . ان تحسين نوعية التكنولوجيا ، على ما يبدو ، هو الذى يملي علينا سياستنا بدلا من أن تفرض السياسة نفسها على التكنولوجيا . واذالم نوقف هذا التيار الذى لا فائدة منه ، فسوف نتسبب في فائنا . ولهذا السبب فاننا نتطلع الى تبادل الرأى بين الدولتين العظيمين ، ويهدونا الأمل في أنهما سوف تبدآن في تنفيذ اجراءات جديدة لتفادى تيار الدمار الشامل للجميع .

لا توجد علاقة مباشرة بين نزع السلاح وبين الانفراج ، ولكن كل منهما يدعم الآخر . ان الانفراج يؤدي الى خلق الثقة ويساعد على تحسين الجو المؤدى الى الحلول السلمية للمشاكل . ونود أن نوكد ، رغم ذلك ، على أن احترام قواعد الانفراج هو المطلب الأول الضروري لنجاحه . وعلى هذا الاساس فاننا نويد احياء تجربة محاولة العيش سويا في سلام .

وهناك مطلب آخر ضرورى ، وهو أن ينطبق الانفراج على الصعيد العالمي . ان الانفراج الذى يخفف من التوتر في منطقة من العالم بينما يؤدي الى الاستفلال وانعدام الاستقرار في مناطق أخرى وخاصة في الدول الضعيفة في العالم الثالث ، أمر ينفي الغرض من الانفراج . ان الانفراج كالسلام لا يتجزأ .

ان الدورة الاستثنائية للتنمية العالمية ، قد انتهت دون أمل كبير في نجاحنا . ونحن نعرب عن الأسف لذلك ، لانها مشكلة تهم جميع الدول كبيرها وصغيرها . ان ما نحتاج اليه هو برنامج للتعاون بشأن بعض أكثر المشاكل الحاحا . ان الصورة القاتمة التي نواجهها هي في أفضل الظروف ، انخفاض معدل النمو في بعض الدول في العقد المقبل . ان تجدد الكساد أمر تتم التنبؤ به ، كما ان التخخم لا يزال دون حل .

ان العبء الثقيل سوف تتحمله الدول النامية التي بدرجة مختلفة سيكون عليها أن تواجه اثنين من أخطر الازمات في وقتنا الحالي وهما : نقص الطاقة ونقص المواد الغذائية . ان ديونها ستبلغ قدرا يصعب عليها التغلب عليه ، وان حالة عدم الاستقرار سوف تحول العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة الى علاقات تقوم على مصاعب جمّة . ان مشاكل الشمال أصبحت هي نفس مشاكل الجنوب اليوم . وبينما أن حل هذه المشاكل ليس سهلا الا أنه يعتبر مهمة مشتركة يجب الاضطلاع بها بأسرع وقت اذا أردنا ان نتفادى احتمال كارثة مخيفة ، وذلك لصالح الجميع في الشمال وفي الجنوب .



وبعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة وأثر اجتماع ناجح في جنيف في الصيف الماضي ، فان مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار يكاد ينجح في وضع اتفاقية عالمية تحكم نظام البحار من واقع مبدأ التراث المشترك للإنسانية . ولقد تغلب مؤتمر قانون البحار على مشكلة صعبة هي استغلال قاع البحار ، ولكن لا تزال هنالك بعض المواضيع المتبقية التي يجب أن تناقش في الدورة التالية . ويحدونا الأمل في أن يتم التوقيع على الاتفاقية الجديدة في العام المقبل مما يفتح عصرا جديدا للقانون الدولي . ان وفد بلادي يكرر ما ذكره السيد كورت فالدهايم الأمين العام عندما وصف مؤتمر قانون البحار بأنه انجاز أساسي رغم أنه لا تزال هناك مواضيع يمكن أن تحل بوسائل سلمية وبصورة ودية .

ان نتائج دورة ١٩٨٠ للجنة المخصصة للميثاق وتعزيز دور الأمم المتحدة التي عقدت في مانيلا في شباط/فبراير ، قد أظهر عزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيق تنسيق أفضل لجهود منظومة الأمم المتحدة وجعلها متفقة مع حقائق العصر الحالي . ان عمل اللجنة المخصصة كان مشجعا ، وخاصة لأنها نظرت في وضع مشروع اعلان مانيلا للتسوية السلمية للمنازعات . ويحدونا الأمل في أن يسود عصر جديد من الاتفاق .

وليس من السهل أن نوجد التوازن بين الاستمرار والتغيير ، ويجب علينا أن نقدر أهمية جهود اللجنة في الاضطلاع بمسؤولياتها . ان اللجنة المخصصة قد وصلت الى مرحلة هامة في عملها وهي تستحق منا كل تشجيع وتأييد كامل . والآن أنتقل الى قضايا محددة .

ففيما يتعلق بمسألة فلسطين ، فان وفدي يعيد تأكيده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وبالنسبة للقدس ، فان الاجراءات من جانب واحد لضم القدس بواسطة اسرائيل تنطوي على استفزاز وتستحق الشجب من قبل مجلس الأمن . وفي التاريخ الطويل للنزاع العربي الاسرائيلي فان مدينة القدس كانت دائما محل نزاع ، وليست الأسباب ببعيدة عن أن تدرك . فالقضية ليست قضية اكتساب أراض ولا هي قضية قانونية محدودة ، ولكنها قضية لها آثارها الروحية والأدبية بالنسبة الى أكثر من نصف البشر ، كما هي بالنسبة الى اسرائيل . ان مدينة القدس ذات طابع مقدس ، ويدين لها الكثيرون في كل مكان من العالم بالولاء العميق .

ولو أن هنالك مدينة ذات طابع دولي ، فلسوف تكون هي مدينة القدس ، ويؤيد وفدى كما فعل في الماضي تدويل المدينة . ونحن نناشد اسرايل ، مع اعترافنا بتمسكها بماضيها التاريخي أن تعترف للآخرين بالحق في هذا التمسك بمدينة القدس . كما أننا نناشد اسرايل أن تعـود الى أسلوب المفاوضات وأن تستجيب لما طالبها به مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بآسيا ، فان وفدى يود أن يعبر عن بالغ قلقه لاستمرار النزاع في أفغانستان وفي كموتشيا . فهذا النزاع له نفس الأسباب إذ أنه يمثل انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وفي كلا الحالتين، لانستطيع أن نؤيد انتهاك أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولا نستطيع أن نوافق على انتهاك حق الشعوب في تقرير نوع الحكومة التي تريدها . وفي كلا الحالتين فاننا نفضل الحلول السياسية ، ولا يوجد طريق مقبول غير هذا الطريق وكما طال النزاع كلما زاد خطر تدخل الدول العظمى الأخرى مما ينطوى على خطر يهدد أمن العالم واستقراره .

وبالتسيق مع الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرقي آسيا ، فاننا قد اعتبرنا أن عناصر الحل السياسي لمشكلة كموتشيا واردة في قرار الجمعية العامة الذي أعتمد في دورة العام الماضي وهو الذي يقضي بانسحاب القوات العسكرية الفيتنامية واقامة دولة كموتشيا المحايدة وغير المنحازة . ان الحل السياسي الملح في كموتشيا ، يؤكد عدوان، فييت نام ضد تايلند عشية الاجتماع الوزارى الثالث عشر لمنظمة دول جنوب شرقي آسيا في شهر تموز/يوليه الماضي . وعن طريق هذا العمل المنفرد ، فلقد كشفت فييت نام عن مطامعها وعدم احترامها للرأى العام العالمي . اننا نؤيد تايلند ، وسوف نستمر في تقديم تأييدنا الأدبي والسياسي لها . ان الوضع الخطير في كموتشيا يجب ألا يتردى أكثر من ذلك . ولهذا السبب ، فان الفلبين وشركاءها في منظمة دول جنوب شرقي آسيا ، يحثون الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة كموتشيا .

واليوم فان فييت نام سوف تبذل جهدا جديدا لاجراج الحكومة الشرعية لكموتشيا من الأمم المتحدة ليحل محلها ممثلون لحكومة هونغ سامرين . ولكن نظام هونغ سامرين، ليس قائما في بنوم بنه من واقع حق مقدس ولا من واقع حق سياسي . ان هذا النظام قائم في العاصمة الكموتشية بحكم قوة سلاح أسياده ومن يقوم بحمايته والذين بغيرهم لما كان له حول أو قوة .

وانا نحن قبلنا نظام هونغ سامرين ، فعندئذ نكون قد كافأنا المعتدى . وانا قبلنا نظام هونغ سامرين فاننا نكون قد أضفينا الطابع الشرعي على التدخل في شؤوننا الداخلية . وانا قبلنا نظام هونغ سامرين فعندئذ نكون قد قبلنا انتهاك مبدأ تقرير المصير .

واليوم فان أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة جالسون هنا الآن لأننا طالبنا بحقنا في تقرير المصير ، ونحن نؤمن بهذا المبدأ ايما يتجاوز الكلمات . وعلى العكس من ذلك ، يجب أن نحترم هذا المبدأ لأنه هو المبدأ المقدس الذى أدى الى مولد بلادنا كدول مستقلة .

وفي العام الماضي فقد رفضنا وثائق تفويض نظام هونغ سامرين فلننفل نفس الشيء في هذا العام . انني أحث جميع أولئك الذين يتمسكون بالميثاق على أن يرفضوا بصورة قاطعة مطالب بنوم بنه . ولم يحدث شيء منذ العام الماضي عندما رفضنا وثائق تفويض هذا النظام ، يجعل ادعاءهم أكثر صلاحية مما هو عليه الآن . ان القرار الذى اعتمده هذه الجمعية في العام الماضي لا يزال تجاهله مستمرا . والى أن تبنى الأطراف المعنية احترامها للارادة الجماعية لمجتمع الدول ، فليس أمامنا من خيار سوى الاستمرار في دعم السيادة والحقوق السيادية للنظام الذى انتهك من قبل قوى خارجية .

ونحن نود ألا يخطيء أحد فهم دوافعنا ، ان أننا لا نؤيد نظاما أو شخصية أو عقيدة بعينها في هذا المجال . اننا نقف مع أولئك الذين ينفرون من الفظائع التي اقترفها نظام بول بوت. ولكننا نعتقد أنه ليس من حقنا في ظل القانون الدولي الحالي أن نوصي بالنظام الذى يجب أن يسود شؤون الشعب الكمبوتشي ، فهذا هو حقه الذى يقرره لنفسه بعيدا عن التدخل الخارجي . ان هذا الشعب لم يحظ بالفرصة التي هي من حقه .

والى أن تتاح هذه الفرصة له ، التي لن تتحقق الا من خلال تطبيق قرار الامم المتحدة بشأن كمبوتشيا تطبيقا دقيقا ، فانه يجب علينا أن نتمسك بالمبدأ الحيوى الذى تنطوى عليه هذه المسألة ، ألا وهو مبدأ عدم انتهاك سيادة الدول أو سلامة أراضيها وحققها في تقرير المصير .

ان وفدى يود أن يختم هذه الكلمة القصيرة التي استغرقت خمسا وثلاثين دقيقة ، بالاشادة بالسيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة من خلقنا جميعا ، وهي كما أردناها أن تكون . ولكن العبقرى الذى يرأس جهازها الادارى ويضع أصابعه باستمرار على نبض الموقف العالمى ، هو الأمين العام . انه هو الذى يواظب ويثابر على حماية مبادئ الميثاق ، فى ظل نظام عالمى دائب التغيير .

وفى وسط التيارات المتعارضة للصراعات المتعددة التي تقلب كيان العالم ، فانه يظل فوق أحداث المعركة . ولكن يده غير المرئية تقودنا بأفكار غير ناتية الى تحديد المشاكل ، وبهذه الطريقة فانه يساعدنا على البحث عن الحلول . انه واقعى ، فهو يعلم أنه ليست هناك حلول فورية ومع ذلك فانه يظل متشبثا بالمثلى العليا ويعرف أن القاعدة الحقيقية للسلام هي فى تنمية الشعوب بالجماعة الانسانية .

ولكى يوائم بين هذين العنصرين ، فقد احتفظ بالأمم المتحدة مجتمعة الشمل ، ولقد قام فى الواقع بما هو أكثر من ذلك . فوغم أن المنظمة العالمية قد أسبى فهمها وتعرضت فى بعض الأحيان لسخرية الصحف وهجومها ، الا انها قد اكتسبت القوة والفعالية بفضل قيادة الأمين العام . ولا يمكن لأحد أن يقوم بأكثر مما فعل ولا ينتظر من أحد أن يفعل أكثر من ذلك . وهذه هي انجازاته الحقيقية .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/١